

البيئة الأمنية والاجتماعية في القرن
الإفريقي

د. محمود صلاح جاويش

اكاديمي سوداني دكتوراه في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية

The Horn of Africa's security and social environment

Dr. Mahmoud Salah Gawish



ملخص

5- البيئة الأمنية والاجتماعية في القرن الإفريقي، د. محمود صلاح جاويش

تحظى منطقة القرن الإفريقي دائماً بأهمية خاصة في استراتيجيات مصالح القوى الإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها في القارة وإن اختلفت سبل وأدوات تحقيق أهدافها، وفقاً لطبيعة متغيرات النظام الدولي، تذخر منطقة القرن الإفريقي بالعديد من الأزمات والصراعات المزمنة والتي تعتبر جزء من قوس عدم الاستقرار، مثل النزاعات الحدودية بين دول المنطقة كالنزاع الإثيوبي الإرتيري، والنزاع الجيبوتي الإرتيري، والنزاع الصومالي الإثيوبي وأزمات الإرهاب والقرصنة بالإضافة إلى أزمات تصدير الهجرة غير الشرعية واللاجئين، إلى جانب عوامل أخرى من أبرزها تمتع المنطقة بالعديد من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي علاوة على الموقع الجغرافي المهم لبعض هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى تكريس عسكرة المنطقة من خلال تركز عدد من القواعد العسكرية الأجنبية تم تدشينها في المنطقة لأهداف سياسية وعسكرية واقتصادية، ما اضفي على المنطقة أهمية جيوسراتيجية كبيرة كل ذلك اسهم في التدافع الدولي والإقليمي نحو القرن الإفريقي.

Abstract**5- The Horn of Africa's security and social environment, Dr. Mahmoud Salah Gawish**

The Horn of Africa region has always been of particular importance within the strategies related to the interests of regional and international powers for achievement of their goals on the African continent, despite their different means and tools for achieving their goals, according to the nature of the variables of the international order. The Horn of Africa is rich in many chronic crises and conflicts that are part of the causes of instability, such as border disputes between the countries of the region such as: the Ethiopian-Eritrean conflict, the Djibouti-Eritrean conflict, the Somali-Ethiopian conflict, and crises of terrorism and piracy, in addition to the crises of the export of illegal immigration and refugees, and other factors, most notably, the fact that the region enjoys many natural resources such as oil and natural gas, and some of these countries enjoy an important geographical location, which has led to the militarization of the region through the establishment of several foreign military bases in the region for achievement of political, military and economic goals. This gave the region great geostrategic importance, and contributed to scramble of international and regional towards the Horn of Africa.

تمهيد

كرّس علماء الجغرافيا السياسية دراساتهم لبحث العلاقة بين الإنسان والطبيعة، راتزل عزا تطور الحضارات الكبرى - الحضارة الأوروبية على وجه الخصوص - إلى ظروف مناخية موائمة، وراي ان العقل البشرى منهمك في صراع ابدى لامتلاك مجال حيوي، والمساحة البرية لدولة معينة تحدد قوتها لذا تسعى الدول بشكل دائم لتوسيع حدود إقليمها، والرغبة في التوسع تبدو أوضح لدى الدول القومية وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تغير الحدود بشكل دائم، حيث ان هذه الحدود تمثل مناطق الصراع بين الدول لذلك يطلق عليها "الحدود المتحركة"

إن الجغرافيا والأفراد والبيئة النفسية والبيئة الواقعية والمعتقدات ... كلها عوامل تؤثر في بعضها البعض. فالتغير الرئيسي سواء في البيئة أو الكائنات يؤدي هذا التأثير المتبادل بين العوامل والذي اصبح يتزايد بشكل واضح نتيجة لتزايد عدد السكان والتقدم التكنولوجي، بل أدى ذلك إلى تزايد التعقيد في الظواهر بحيث اضحى من الصعب تصنيف وعزل نشاطات الإنسان واعتبارها مجرد نشاط محلي أو مجرد نشاط خارجي أو اعتبار النشاط سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصادياً فقط.⁽¹⁾

تحظى منطقة القرن الإفريقي دائماً بأهمية خاصة في استراتيجيات مصالح القوى الإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها في القارة وإن اختلفت سبل وأدوات تحقيق أهدافها، وفقاً لطبيعة متغيرات النظام الدولي، تذخر منطقة القرن الإفريقي بالعديد من الأزمات والصراعات المزمنة والتي تعتبر جزء من قوس عدم الاستقرار، مثل النزاعات الحدودية بين دول المنطقة كالنزاع الإثيوبي الإرتيري، والنزاع الجيبوتي الإرتيري، والنزاع الصومالي الإثيوبي وأزمات الإرهاب والقرصنة بالإضافة إلى أزمات تصدير الهجرة غير الشرعية واللاجئين، إلى جانب عوامل أخرى من ابرزها تمتع المنطقة بالعديد من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي علاوة على الموقع الجغرافي المهم لبعض هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى تكريس عسكرة المنطقة من خلال تمركز عدد من القواعد العسكرية الأجنبية تم تدشينها في المنطقة لأهداف سياسية وعسكرية واقتصادية، ما اضفي على المنطقة أهمية جيوسراتيجية كبيرة كل ذلك اسهم في التدافع الدولي والإقليمي نحو القرن الإفريقي.

التداخل الاجتماعي والصراع:

ترجع أحد اهم أسباب النزاعات في القرن الإفريقي إلى نزاعات الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار، فقد جاءت هذه الحدود متنافرة مع الأسس الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والجغرافية، والتاريخية، والحربية، والقبلية.⁽²⁾

(1) - جيمس دورني ، روبرت بالاستغراف، مرجع سبق ذكره ، ص41-54

(2) - www. Muqatel.com

الحدود الاصطناعية التي صنعها المستعمرون الأوروبيون للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1885م أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على إفريقيا، هي التي أوجدت مشكلة التداخل السكاني، ذلك ان هذه الحدود لم توضع تعبيراً عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ذات دلالات إنسانية أو تاريخية معقولة أو مقبولة عند أهل البلاد المعنيين، بل أنها على عكس ذلك تماماً إنما وضعت في معظم الأحيان على أسس تحكومية واعتباطية⁽³⁾، فقد نتج عن تحديد الاستعمار - مثلاً لخط الحدود الحالي بين إثيوبيا والصومال، أن قسمت القبيلة الصومالية إلى قسمين، قسم يقيم داخل الصومال، والآخر يقع داخل إقليم الأوغادين التابع لإثيوبيا وقد أدى ذلك لنشوب حربين متتاليتين بين الدولتين الأولى عام 1964م والثانية عام 1977م بحثاً وراء إعادة الأراضي المحتلة وتوحيد القومية الصومالية⁽⁴⁾، وقد عبرت هذه الحالة وقبل كل شيء عن المصالح والمطامع التي كانت المحرك الدافع للدول الاستعمارية، ففي مؤتمر برلين الذي وصف بأنه أكبر عملية استغلال تتعرض لها القارة الإفريقية عبر تاريخها الطويل تقرر تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية الاستعمارية، وتعين مناطق نفوذ لكل منهما حتى لا تحدث صراعات ومواجهات بينها أثناء تكاليفها على احتلال القارة، وقد تحكمت مصالح الدول الاستعمارية في هذا التقسيم الذي تم دون ادنى اعتبارات لأوضاع الكيانات الإثنية في القارة وكانت نتيجة هذا التقسيم العشوائي ان توزعت الجماعة الإثنية الواحدة على كيانات سياسية مختلفة وعلى العكس من ذلك فقد ضمت الدولة الواحدة كما هائلا من الجماعات العرقية الثقافية المتباينة، والتي لا تربط بينها أي صلات ولا يجمعها أي إحساس مشترك لانتماء إلى قومية واحدة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تنافر هذه الجماعات التي ربطت بينها الحدود المصطنعة، وقادت في اغلب الأحيان إلى صراعات حادة ودموية بين الجماعات المكونة للدولة، وهكذا اجتمعت داخل حدود دول القرن الإفريقي جماعات مختلفة ومتنافرة، وعلى العكس من ذلك قسمت الحدود قسراً جماعات عرقية متحدة ومنسجمة تماماً، إلى عدة دول فأقامت بينها وبين بقاياها حدود وفواصل.

ترتب على حصول الدول على الاستقلال من الاستعمار في ستينات القرن الماضي ظهور دول حديثة، لكنها تفتقر إلى مقومات التجانس العرقي والقبلي بفعل التقسيم التعسفي الذي أجرته الدول الاستعمارية إبان صراعها من اجل الاستحواذ على القارة، وكان ذلك لأسباب سياسية واقتصادية. وبذلك التقسيم الجغرافي تعدد القبيلة من المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية في الوقت الحالي، إذ رغم الدور الإيجابي الذي لعبته في الماضي الإفريقي إلا إنها لعبت عاملاً معوقاً أمام تحقيق الوحدة القومية وبناء الدولة الحديثة في إفريقيا⁽⁵⁾.

في بدايات القرن الماضي جرت إعادة ترتيب الهويات في إفريقيا، بمعنى طغيان هوية جديدة وضعف أو زوال هوية أو هويات أخرى، ونجد ان الهوية الجديدة كانت مستترة تنتظر الفرصة المناسبة مثل ما جرى في الصومال، أو إنها كانت جلية واضحة ترسخت وتمكنت بسبب الحرب والصراع مثل حالة إريتريا، أدى إعادة تعزيز الهوية إلى بروز نقاش أكاديمي حول اثر العلاقة بين الإثنية والقومية على تحديد وتعزيز القومية، وهنا يبرز تساؤل في انه هل تقوم القومية على معايير موضوعية كما تري ذلك مدرسة الحداثة؟ أم أنها تعتمد على أبعاد ذاتية ويتم تعريفها وإعادة تعريفها بصورة دائمة مثلما يحدث في الانتخابات والاستفتاءات وسن القوانين الجديدة، بمعنى آخر إعادة تعريف

(3) - سعيد جنيد إيمو، التداخل السكاني في القرن الإفريقي التحديات واستراتيجية المواجهة، مجلة القرن الإفريقي، العدد الأول، تصدر عن مركز القرن الإفريقي للدراسات التاريخية، مقديشو، أغسطس 2020م، ص 33

(4) - www. Muqatel.com

(5) عبد المنعم أبو إدريس علي، مدخل إلى القرن الإفريقي " القبيلة والسياسة ... الصومال، أثيوبيا، إريتريا، جيبوتي"، العربي للنشر، الدوحة، 2019م،

العقد الاجتماعي كما تري المدرسة الذاتية يحاول كل تيار ان يعزز رايه بنماذج وحالات من التاريخ، فتيار الحداثة الموضوعي يري ثباتا نسبيا في الولاءات القومية لأنها تقوم على اعتبارات موضوعية مثل اللغة والتاريخ والأرض، بينما يعتقد التيار الذاتي أن هذه الولاءات متغيرة ويعاد تعريفها من حين لآخر.⁽⁶⁾

وأدى ذلك إلى تشتيت وتوزيع الجماعات الإثنية المختلفة في المنطقة بين دولتين أو أكثر، فتوزعت الجماعات الإثنية والقبائل المختلفة وعزلت عن مراعيها وأسواقها وأقاربها وأماكن عباداتها وهذا أوجد بيئة مناسبة لتوتر العلاقات وتفجر النزاعات بين الشعوب ودول القرن الإفريقي، وهذه الظاهرة أوجدت التداخل السكاني في المنطقة، مما يضع دولها أمام التحديات الواضحة.

جدول (2) يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

في القرن الإفريقي 2009م/2010

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2009م - 2010م / \$	حجم السكان 2010م (مليون نسمة)	معدل نمو السكان 2010م (٪)	نسبة السكان تحت خط الفقر المدفق (٪)	معدلات الخصوبة الكلية 2010م (مثل / امرأة)
إثيوبيا	244	84976	2.4	72.3	5
إريتريا	369	5244	3.7	..	4
جيبوتي	1194	0.879	2.0	12.5	2.8
كينيا	739	40823	2.6	19.8	4.9
الصومال	120	9349	2.3	75.6	6.4
السودان	156	23112	2.5	..	5.8
أنغولا	514	22769	3.3	39.7	6.3

المصدر: African Statistical yearbook 2011

أزمة بناء الدولة في القرن الإفريقي:

سيطرت موجة نظم الحكم الدكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم دول المنطقة بشكل يظهر صور الصراع بممارسة مختلف أشكال العنف للوصول إلى السلطة ويتجلى ذلك من خلال حالات الانقلابات العسكرية والاعتقالات السياسية والحروب الأهلية العديدة والمتكررة وقد عرف ماكس فيبر الدولة على إنها: "أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين ومحدد وتسيطر على شعب محدد". وبالاستناد على هذا التعريف فإن الدولة الإفريقية بشكل عام تعاني من الأزمات التالية: أزمة بناء الدولة القومية، أزمة التعددية السياسية، أزمة العلاقات المدنية العسكرية، أزمة التنمية الاقتصادية، أزمة الشرعية السياسية، ان ما يؤثر على منطقة القرن الإفريقي

(6) - حسن الحاج علي، مقالات في السياسة، هيئة الأعمال الفكرية للنشر، 2011م، ص 141.

لا يحدث ولن يحدث معزل عن الدول المجاورة باعتبارها دول حديثة التكوين والنشأة، وذلك نتيجة لعدة ارتباطات تاريخية وسياسية وجغرافية وحتى في التركيبة البشرية إلى حد نسبي.⁽⁷⁾

ومما سبق ذكره يتضح ان منطقة القرن الإفريقي تتخبط في جملة من الأزمات السياسية أهمها:

أزمة الشرعية: تظهر بمستويين يرتبط أولهما ببناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي والديموقراطي، واستقاء من الواقع السياسي في منطقة القرن الإفريقي، نستطيع رؤية تفاوت في مدي عمق نظم الحكم بها والتي بدورها تفتقر إلى الشرعية السياسية، الأمر الذي أفقده القدرة على التواصل مع شعوبها وكذا تسجيل حالات العجز الأمني والديموقراطي مع عدم القدرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فأزمة الشرعية هذه ناجمة عن أربعة عوامل مرتبطة مع بعضها البعض وهي الخلاف على السلطة، الصراع لأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية، غياب عمليات التنشئة السياسية، المستوي الثاني وهو نتاج للأول ظهر عبر أزمة الشرعية الدولية أفرزته الحرب الباردة حيث أضحت بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

التداخل السكاني في القرن الإفريقي :

تتميز شعوب القرن الإفريقي بتعددية ثقافية واجتماعية واضحة، فالمنطقة وبحكم الظروف الطبيعية والتاريخية والسياسية، التي مرت بها أفرزت ثقافات مختلفة ومتناقضة بين الدول وداخل الدول والتعامل مع هذه الظاهرة هو التحدي الأكبر لدول المنطقة ولمواجهة المشاكل التي تنجم عن هذا التعدد الهائل المتناقض ويجب العمل على توفير استراتيجيات لمواجهة لهذا التحدي.

بسبب تعدد القوميات المشكلة للجماعة الإثنية الناتجة أساساً عن سياسة الضم والاحتلال، أو توزع الإثنيات بين الدول المتجاورة بفعل المستعمر، تعدد الثقافات والديانات واللغات داخل الدولة الواحدة، لان كل إثنية تأخذ معها هويتها عند الانضمام.

يعيش في بلدان القرن الإفريقي أكثر من 120 مليون نسمة، ينتمون إلى أعراق وثقافات وأديان مختلفة، بما في ذلك البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، غير ان التداخل السكاني والقبلي قارب بين كثير من العادات، والتقاليد، وحدثت تآقفاً بين شعوبها مما هو ملحوظ بين سكان جيبوتي، إريتريا، والسودان وبين إريتريا وإثيوبيا وكينيا والسودان وجنوب السودان وأوغندا وأبين إثيوبيا وجيبوتي والصومال. وأدى انتشار الإسلام فيها إلى تأثر متفاوت بالثقافات العربية الإسلامية حيث يشكل المسلمون اغلبية السكان فيما عدا كينيا وجنوب السودان.⁽⁸⁾

أزمة الهوية والثقافة (الإثنية ، اللغة ، الدين) :

تكمن التحديات في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة لان تعدد الهويات ليست مشكلة في حد ذاتها وإنما المشكلة في طريقة المعالجة ولمعالجة هذه الظاهرة انتشر ما يسمى بقومية الدولة، تحت شعار "الوحدة القومية" كانت عبارة عن مبادرة سياسية اتخذتها الجماعة الحاكمة في القرن الإفريقي في محاولة منها لتعزيز المؤسسات الضعيفة وأحكام سيطرتها على المجموعة السياسية، بل ان تصور الجماعات الحاكمة للكيان القومي كانت تصوراً عاكساً لثقافتهم،

(7) - فضيلة حاج محمد، إشكالية بناء الدولة في القرن الإفريقي دراسة مقارنة المعضلة الأمنية والنزاعات الأثنية، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، العدد الثالث ، الجزائر، 2018م ، ص 273.

(8) - الأمين عبد الرازق آدم ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 52.

ومن ثم ارتكاز الهوية القومية على ثقافة بعض القوميات دون الأخرى مثل التركيز على ثقافة القومية الأهمرية دون غيرها من الثقافات في إثيوبيا مثلاً، وهو بدوره أدى إلى رفض القوميات المستعبدة ثقافياً وسياسياً لهذه الهيمنة والديانات أيضاً ليست أكثر حظاً من الثقافات المهمشة.⁽⁹⁾

غالباً ما تطور جماعات الهوية المختلفة ثقافات الخاصة المميزة التي هي في جوهرها دوال هوية تنطوي على رؤية للعالم، ومنظومة قيم ومعايير، ومواقف ومعتقدات وتوجهات وافتراسات رئيسية كامنة لدي جماعات الهوية المعنية. وتنعم الثقافات أيضاً، مثل معالم الهوية الأخرى، بعدد قومي جامع وبعد قومي فرعي حصري، قد يكونان مرتبطين واحدهما بالآخر عكسياً، تبعاً لمستوى البناء الوطني والبيئة السياسية القائمة في البلد.⁽¹⁰⁾

ومن الأسباب التي أدت إلى بروز الإثنيات والهويات وطغيانها في بعض مناطق إفريقيا والقرن الإفريقي تحديداً الخوف من تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية التي ربما أدت إلى تنافس الموارد المتاحة للمجموعة الإثنية، فيجئ تحركها من أجل حماية هذه الموارد. أو جاءت نتيجة لبيئة وظروف الحروب مثل إريتريا أو جمهورية أرض الصومال التي ما تزال تنتظر الاعتراف. كما أن الاستعمار حتى يتمكن من بسط سيطرته قد عمد إلى انتهاج سياسة فرق تسد بين الوحدات الإثنية في البلد الواحد، كما وضع ذلك في التمييز بين شمال وجنوب كل من تشاد والسودان مما أسفر عن تنامي النزعات الإثنية والعداوات التاريخية داخل هذه البلدان وعندما خرج المستعمر تفجرت هذه النزاعات في شكل اضطرابات وحروب أهلية.⁽¹¹⁾

يتداخل كثير من معالم الهوية لدي جماعة هوية معينة مع معالم الهوية لدي الجماعات الأخرى، فغالباً ما تمتد الجماعات اللغوية والدينية بعدد من القرابة أو الكيان الإثني بكثير. ولا يشكل العرق والإثنية والقرابة والعشيرة جماعات متجانسة بالضرورة، لأن مثل هذه الجماعات قد تمارس ديانات مختلفة، وتعمل في ظل أساليب إنتاج مختلفة تعمل بأنظمة مؤسسية مختلفة، وتنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة. ولا تقتصر الهويات العرقية والإثنية والدينية أيضاً على نطاق دولة معينة أو سلطانها. وعلى سبيل المثال تعيش جماعة اللو الإثنية في كينيا وأوغندا والسودان وإثيوبيا وتنزانيا، في حين يتوزع الصوماليون على أربعة من بلدان القرن الإفريقي الكبير. وكما لاحظنا، لا يبقى بعض معالم الهوية صلابته بمرور الوقت. فالأفراد وحتى الجماعات قد تغير أسلوب إنتاجها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية ومؤسساتها ودينها، وقد تتغير في بعض الحالات هوية عشيرتها وإثنتها. وتنقسم بعض الجماعات الإثنية والعشائرية إلى مجموعات مختلفة، في حين يتم امتصاص بعضها الآخر، أو استيعابها في جماعات أخرى بمرور الوقت.

تعرف بلدان القرن الإفريقي الكبير، مثل كثير من البلدان الإفريقية الأخرى، بالتنوع الشديد لبعض المعالم الحصرية خصوصاً الإثنية منها. ولو اعتبرنا أن اللغة تجسد الهوية الإثنية، نجد أن في السودان (قبل انقسام السودان وجنوب السودان) 134 لغة وفي إثيوبيا 89 لغة، وفي كينيا 62 لغة، وفي أوغندا 43 لغة، وفي إريتريا تسع لغات، وفي جيبوتي ثلاث لغات. كما تتسم بلدان المنطقة بتنوع ديني، حيث تتعايش طوائف مسيحية ومسلمة ويهودية إلى جانب بعض الديانات التقليدية.⁽¹²⁾

(9) - سعيد جنيد ايمو ، مرجع سبق ذكره ، ص 33-35 .

(10) - كيداني منغستيب وآخرون ، العرب والقرن الإفريقي جدلية الحوار والانتماء ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة 2013 م ، ص 466.

(11) - حسن الحاج علي، مرجع سبق ذكره ، ص 142.

(12) - كيداني منغستيب وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 467

يبدو ان الدين أو الظاهرة الدينية عموماً تمثل واحدة من القضايا الشائكة والمعقدة في منطقة القرن الإفريقي. فهي تحتاج إلى عملية متواصلة من الكشف والتقصي. ولربما عاد ذلك في المقام الأول، إلى طبيعة توزيع الخارطة الدينية لدول المنطقة، وخصوصيات جوارها الديني، خصوصاً الجوار العربي. فبالنظر إلى شكل الخريطة الدينية وطبيعتها التي تنظم مجتمعات دول منطقة القرن الإفريقي، يظهر بكل وضوح إنها تفرقت في الخصوصيات. ولا شك في ان هذه الخصوصيات عملت على امتداد التاريخ على إحداث تحولات وتغيرات جذرية في شكل الدولة والمجتمع في المنطقة. كما إنها أثرت وتحكمت في تحولات جوارها العربي خصوصاً اليمن وسلطنة عمان والسعودية وبقية دول الخليج العربي. ومن جانب آخر، أثرت في منطقة البحيرات العظمى، ولا سيما أوغندا وتنزانيا وزنجبار. في هذه البقاع كلها ظهرت هذه المتربطات والثنائيات في علاقة الدين/ السلطة، الدين/ الاقتصاد، الدين/ الثقافات، الدين/ الحضارة، الدين/ الصراع.⁽¹³⁾

ترك النظام الاستعماري عدداً من الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تثير نزاعات في المنطقة، ويكمن احد هذه الترتيبات الواضحة في توزيع عدد من الجماعات الإثنية بين عدد من الدول، وغالباً ما تكون حدود الدول اعتبارية، وليس في العالم سوي قلة قليلة من الدول التي تقتصر في تكوينها على جماعات إثنية مفردة، لكن درجة الاعتبار في رسم الحدود وما ينجم عن ذلك من تشظي الجماعات الإثنية، وغالباً ما نجم عن توزع الجماعات الإثنية وتقسيماً ما يتجاوز تفكك الروابط الاجتماعية والثقافية ليشمل العمليات الاقتصادية، عبر إعاقة حركة الجماعات التي تعتمد في بقائها على نظم بيئية إقليمية، صحيح أن التفتت الذي طال الشعب الصومالي وأدى إلى ثلاثة حروب أخرى بين الصومال وإثيوبيا. وكذلك نسبة للتداخل القبلي بين دول الإقليم، إضافة إلى أن حدود الدولة الوطنية المعروفة اليوم كان أمراً جديداً على المنطقة، نجد أحياناً تدخلات في بعض الدول باستخدام مجموعات قبلية مشتركة بينها والدولة التي لديه معها خلافات مع حكومتها المركزية. فيتم الاستثمار في هذا، مثلما حدث بين إثيوبيا والصومال، وبين إريتريا وإثيوبيا، وبين إريتريا والسودان، وبين إثيوبيا وجيبوتي.⁽¹⁴⁾

منطقة القرن الإفريقي وبحكم الظروف الطبيعية والتاريخية والسياسية التي مرت بها أفرزت ثقافات مختلفة ومتناقضة، فالخريطة السياسية للمنطقة عقب الاستقلال جاءت متناقضة إلى حد كبير مع التوزيعات القومية والعرقية والإقليمية والقبلية واللغوية، حيث فرض الاستعمار حدوداً مصنوعة بين دول المنطقة دون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية تعكس بالأساس أوضاع القوي الاستعمارية، حيث تداخلت الإثنيات وتعددت بين الدول، كما أدى وجود جماعات إثنية وعرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة مما خلق داخل الدولة الواحدة تناقضاً وتصارعاً بين الانتماءات الفرعية على أساس إثني ولغوي وديني وأوجد بيئة مناسبة لتوتر العلاقات وتفجر النزاعات بين دول القرن الإفريقي.⁽¹⁵⁾

اختلاف الهويات الثقافية الوطنية لهذه الدول ما بين عربية وانجلوفونية وفرنكفونية وصومالية وأمهرية، فالسودان يتأرجح بين الهوية العربية الإسلامية والهوية الإفريقية وإريتريا ما زالت تراوح مكانها في تحديد هويتها، مع صعوبات حادة في تحديد هذه الهوية، وإثيوبيا كانت تصنف نفسها حتى منتصف الخمسينات باعتبارها دولة شرق أوسطية، ثم أخذت تؤكد على هويتها الإفريقية منذ ذلك الحين، لكن ثقافتها الأمهرية فضلاً عن عدم امتدادها إثنيًا في إفريقيا

(13) - عبد الوهاب الطيب البشير وآخرون، العرب والقرن الإفريقي جلية الجوار والانتماء ، مرجع سبق ذكره، ص 741.

(14) - عبد المنعم أبو إدريس علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

(15) - <http://www.al-omah.com> حسن سليمان، القرن الإفريقي أهوال الحرب وآفاق السلام ، أكتوبر 2018م).

السوداء يجعلها معزولة إفريقيا بدرجة أو بأخرى، وجيبوتي ما زالت تتأرجح بين العربية والفرانكفونية، وان كانت للأخيرة اقرب، والصومال رغم هويتها العربية إلا ان غلبة هويتها الصومالية تجعلها في عزلة عن جيرانها، أما أوغندا وكينيا وجنوب السودان فهويتها الإفريقية الأنجلوفونية أكثر وضوحاً.⁽¹⁶⁾

إن كثيراً من الجماعات الإثنية المفتتة واجهت مشكلات مع دولها، ويتسبب تشطي الجماعات الإثنية بمشكلات المواطنة والهوية، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تهميش هذه الجماعات ويبدو أن جماعات الهوية الموزعة تستجيب لمآزقها استجابات مختلفة، ففي بعض الحالات كان ثمة تنام للقومية الإثنية، ترافقها مطامح انفصالية، وفي حالات أخرى كان ثمة كفاح من اجل حقوق المواطنة منصفة وفرص اقتصادية متساوية، أما في حالات ثالثة، فلم تكن ثمة استجابة تذكر، ولا بد من مزيد من البحث لتفسير مثل هذا التنوع في الاستجابة.⁽¹⁷⁾

من جهة أخرى ورثت منطقة القرن الإفريقي عدداً من القضايا المعاصرة التي ترجع بجزورها إلى مرحلة الحروب التي نشبت بين الحبشة وأمارات الطراز الإسلامي، واستعانة الحبشة بالبرتغاليين الذين ناصروها على أساس ديني، ثم ما لبثت أن بسطت نفوذها على عدد من المناطق وتوسعت إمبراطوريتها فشملت قوميات وأعراق متعددة ما لبثت أن تعرضت لحالة من الاضطهاد، ومصادرة الحقوق، وهو ما ادخل إثيوبيا التوسعية في صراعات اجتماعية وقومية زاد من تفاقمها ما خلفه الاستعمار الأوروبي من تركه التقسيم لشعوب القرن الإفريقي فتداخلت المشاكل والنزاعات ببعضها ووضحت الصراعات في القرن الإفريقي طاغية على منهج العقل والحكمة في كثير من الأحيان، بل ويتعدى النزاعات الحدودية التي خلفها الاستعمار لتشمل كذلك المجتمعات وليس الحكومات فقط وعلى مستوى القارة الإفريقية ككل.⁽¹⁸⁾

توجد في إثيوبيا عدد من الديانات لكن المسيحية تحتل مكانة خاصة، باعتبار ان المسيحيين هم من يحكمون هذا البلد منذ القدم، وقد دل أول دستور لهذا البلد على ان "الأرثوذكسية الإثيوبية" التي أسست على مذهب القديس مارك، تعتبر العمود الفقري للإمبراطورية الإثيوبية، بالتالي فهي مدعومة من قبل الحكومة الإثيوبية. وفي المقابل كان الإسلام في إثيوبيا معزولاً مرفوضاً حتى أوائل تسعينات القرن الماضي، وقد تعرض المسلمون لأبشع أنواع الاضطهاد في العهدين الإمبراطوري والعسكري، إلا ان أوضاعهم تحسنت مؤخراً اثر وصول ملس زيناوي إلى سدة الحكم، وهذا يعني ان هذا الأخير أكثر قبولاً للتعددية الدينية على أساس أن نظامه ديمقراطي على المستوى الشكلي على الأقل.

قد وضع الدستور الإثيوبي الحالي بعض الحلول للتعددية الهائلة ومسالتى الإثنية والدين وغياب ما يمكن تسميته الوحدة الوطنية الإثيوبية، وذلك من خلال النص على إقامة حكومة فيدرالية ذات نظام ديمقراطي برلماني تتركز فيه العملية الفيدرالية على الأساس العرقي واللغة والإدارة حيث حملت أسماء الولايات الصفة العرقية المعبرة عن الهوية الثقافية والسياسية للقوميات الكبيرة وبالإضافة إلى ذلك وبغرض إيجاد صيغة مرضية للتعايش، جرى النص على المادة الخامسة رقم "1" على المساواة بين اللغات، النص رقم "2" على ان تكون الأمهرية لغة عمل الحكومة الفيدرالية. أما في ما يخص المسألة الدينية فقد قرر الدستور في المادة احدى عشر، مبدأ فصل الدولة عن الدين، حيث فصل ذلك في ثلاث فقرات تنص على عدم وجود دين للدولة وعلى عدم تدخل الحكومة في شؤون الدين، وعلى ان لا تتدخل الأديان في شؤون الدولة. ولعل اخطر مواد الدستور لمعالجة المشكلة العرقية هي المادة 39 الواردة بالفصل الثالث،

(16) - إبراهيم احمد نصر الدين، العلاقات الدولية الإفريقية، الناشر مكتبة مدبولي، 2011م، القاهرة، ص145.

(17) - كيداني منغستيب وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 478.

(18) - الأمين عبد الرازق ادم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الحقوق والحريات الفقرة (1) حيث منحت جميع الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية الحق في تقرير مصيرها بنفسها، حتى الانفصال وذلك بدون أي قيد، وباي حال من الأحوال، لكن جاء واستدرك الدستور، ان هذا الحق مشروط بعدد من الإجراءات وذلك في الفقرة (4) من نفس المادة حيث يتم بتصويت ثلثي أعضاء المجلس التشريعي لصالح الانفصال، وان يتم الاستفتاء بالانفصال خلال ثلاث سنوات من قرار مجلس الأمم أو القوميات أو الشعوب، ويترجم الانفصال إلى عمل اذا صوتت الأغلبية أثناء الاستفتاء لصالح الانفصال وبعده تتم إجراءات تسليم السلطة وتقاسم الممتلكات عن طريق القانون، كما ان المادة (39) نفسها وفي الفقرة (59) قد عرفت مصطلح الأمة، والقومية، والشعب، حتى تكون مؤهلة ومطابقة لمواصفات الحصول على حق الانفصال.⁽¹⁹⁾

وقد ظهر واضحاً أن دستور 1994م سعي لمعالجة المشكلة الإثنية وإيجاد صيغة مرضية للتعايش ويسعى من خلال تبني علمانية الدولة إلى خلق مجتمع وطني إثيوبي موحد تذوب فيه عصبية الانتماءات الدينية المذهبية المتعددة، والصراعات الإثنية المعقدة.⁽²⁰⁾

كانت سياسات التوسع السياسي الحديثة لدولة إثيوبيا، قد أدت إلى التعدد العرقي واللغوي والديني المتنافر بالدولة الأمر الذي شكل نقطة الضعف التي تهدد باستمرار تماسك الدولة واستقرارها، كما أدت هذه السياسة إلى إيجاد أقليات مناوئة، وتؤمن بحقها في تأكيد هويتها وتحقيق ذاتها بشتي السبل. ويضعف ذلك من تأثير الآثار السلبية الناجمة عن هذا الخليط المعقد في البلاد، إذ ان المسيحيين الأمهرا يشكلون طبقة متميزة تتمتع بامتيازات شتي وتسيطر على معظم المراكز القيادية والسياسية العليا في الدولة، الأمر الذي من شأنه ان يزيد من حدة النزاعات الانفصالية لدي الأقاليم المضافة بالقوة إلى الدولة. ومن الآثار السلبية للتعدد العرقي في إثيوبيا، وضوح عمق جذور الصراعات التاريخية وما تولد عنها من تعقيدات ومخاوف وشكوك، الأمر الذي ترك انطباعه على سلوك الفرد. كما ترك اثره واضحاً في مجموعة القيم والأعماط والاتجاهات التي تحكم الحياة اليومية، ومنها، الصراع بين الشعوب الإثيوبية - أجناس وقبائل ولغات، والصراع المتمثل بين المسيحية والإسلام "ممالك وسلطنات" مع اعتبار التحول بين الأديان أمراً مألوفاً، كما تمثل أيضاً في الصراع بين السلطة المركزية وسلطة الأقاليم، وبين سكان الهضبة والسهل والمناطق المنخفضة زراع ورعاة. وقد تشابكت هذه الصراعات وتداخلت وتعددت الولاءات وتضاربت خلال التاريخ الإثيوبي الطويل، وكانت السلطة الحاكمة تلجأ باستمرار لقوة السلاح، وهذا بدوره خلق نمطاً فريداً في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو الخضوع بقوة التهديد والترغيب، وعلى الوجه الأخر خلق علاقة من الشك والاستعداد الدائم للثورة والتمرد.⁽²¹⁾

والمثال الذي تم تناوله فيما وصلت إليه الدولة الإثيوبية (سلباً أو إيجاباً) في كيفية التعامل مع الهويات المتعددة، ينطبق على باقي دول القرن الإفريقي، إلا انه كلما تنوعت التركيبة الإثنية اثر ذلك سلباً على الدولة التي توجد بها، لا سيما في حالة فساد الأنظمة السياسية وعدم استجابتها لحقوق الإثنيات يمكن تحديد التحديات التي تواجهها دول القرن الإفريقي من التداخل السكاني فيها، وتعدد الإثنيات جراء هذا التداخل في دول المنطقة، ثم تأتي خطورة الأزمة في منطقة القرن الإفريقي والاهتمام بها حيث اصبح الصراع لا يخلو من الاستدعاء عبر الهوية الإثنية الذي له آثاره

(19) - عبد الوهاب الطيب البشر، السلام والتعايش الديني في أثيوبيا، مجلة دراسات أفريقية، العدد ستون، تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإفريقية

، جامعة أفريقيا العالمية، ديسمبر 2018م، ص 98

(20) - سعيد جنيد ايمو، مرجع سبق ذكره، ص 40

(21) - سيف الإسلام بدوي بشير وآخرون، القرن الإفريقي التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 73.

المدمرة وخاصة في وضع شعوب المنطقة التي لم تتجاوز الأطر التقليدية والتي ساهمت بعض نخب السلطة في تعميقها لفشلها في التحول إلى دولة مواطنة، مؤخرًا برزت أصوات تنادي بإنشاء دولة تضم أجزاء من إثيوبيا وإريتريا تعرف بدولة تجراي تجرينية ومن المتوقع ان يكون لذلك التنادي ردة فعل تنذر بتعميق عدم الثقة بين مكونات الدولة والتي تؤسس لعدم التعايش أو الاقتتال في الهوية، يري البحث ان ذلك له ارتباط مباشر بين ما يحدث في الإقليم وتحديداً الصراع في إقليم تقراي وبين ما يعيشه الإقليم الشرقي في السودان من صراعات وتبادل اتهامات وانفجار اقتتال على أساس الهوية مع التأكيد على التداخل السكاني بين مكونات الشرق والمنخفضات الإريترية فضلاً عن ان السودان عامة والشرق خاصة يستضيف أعداد مقدره من اللاجئين الإريترين والذين لهم تأثير مباشر على الأمن القومي السوداني.⁽²²⁾

أزمة الاندماج الوطني:

تجلت في عجز النظم السياسية على خلق أو بناء الدولة الوطنية، نتيجة عدم قدرتها على التعامل مع الواقع القائم المبني على مبدأ علو الولاءات الشخصية والعرقية والولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، وهو ما خلق موجات عنف سياسي واسعة وبؤر للتوتر مع عدم القدرة على تسمية أو اطلاق مصطلح شعب على تلك الجماعات التي تعيش فوق إقليم واحد.⁽²³⁾

إن أزمة أمن القرن الإفريقي سببتها عوامل عديدة، تتمحور هذه العوامل في طبيعة المجتمع المكون للمنطقة، أي الطبيعة العرقية والقبلية وهذا يؤدي بدوره إلى ان يكون الولاء للقبيلة أكثر مما هو للوطن أو للمنطقة، مثل هذا الولاء ينتج التخلف السياسي المتمثل في سيطرة زعيم القبيلة أو جماعته على مقاليد الحكم دون توزيع للسلطة بحصص معقولة. هذه الطريقة تغيب الأسس والقواعد والتقاليد التي ترسخ اتباع اللوائح المنظمة للعمل ويؤدي ذلك بدوره إلى إضعاف دور السلطة التنفيذية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذه هي مشكلة معظم الدول الإفريقية أن تتمحور غالبيتها حول الفرد الحاكم سواء كان إمبراطوراً أو رئيساً للجمهورية، مما يجعل سلامة هيكل النظام السياسي مرتبطاً بوجود هذا الحاكم "الفرد" فإذا غاب عن الساحة السياسية، انهار النظام وتفتت المجتمع وأحياناً يؤدي ذلك إلى تفتت الدولة ذاتها.⁽²⁴⁾

من نتائج التعدد الإثني في القرن الإفريقي ان عطلت عملية الاندماج القومي، وظلت معظم القبائل والأجناس واللغات متنافرة بعيدة عن بعضها متأثرة بسياسة الدولة التي أدت إلى خلق هذا التباين الذي أدى إلى تعطيل بناء الجسر الاجتماعي الواحد، كما أسهم في تأجيج الصراع بين العواصم والأقاليم كما ساعدت الطبيعة البيئية للإقليم من نمو ظاهرة الأقلية والتجزئة والتمزق، وعدم الاستمرار في بناء السلطة، كما كان للصراعات العرقية مؤثراتها الممتدة إلى ما وراء حدودها السياسية ومن هذه النتائج الناجمة عن التعدد الإثني، ان اتخذت الدولة ومنذ بداية القرن العشرين سياسة البناء الفوقي المستند إلى العنف العسكري، حيث كانت كل متطلباته مقصورة على الولاء للحاكم

(22) - <http://Adai6l.net> محمود عمر ، التداخل الاجتماعي واثره في منطقة القرن الإفريقي ، يوليو 2020م).

(23) - فضيلة حاج محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 274

(24) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره، ص 319

الأعلى فقط، وهذا يفسر اختفاء الاندماج القومي والافتقار إلى لغة واحدة سائدة وامتداد الصراعات بين القبائل المختلفة.⁽²⁵⁾

وبعد تطور النزاع ووصوله إلى درجة حادة من التعقيد وضعف إمكانيات الدولة المركزية في حل المعضلات. خاصة المصالح الاقتصادية والسياسية للجماعات الإثنية، تبدأ هذه الجماعة في استخدام استراتيجية تتلاءم مع تحقيق مصالحها، وبمجرد أن حققت هذه المصالح الاقتصادية والسياسية للجماعات الإثنية تخبو ظاهرة الصراع، خاصة بعد حسم الجماعات الإثنية الأمر بالقوة أو بالاستجابة لها من طرف الجماعات التي كانت مسيطرة، ويبدأ العيش في سلام ووثام وتعمير ما خربته الحرب، وهكذا يعكس الصورة الحقيقية لهذه الصراعات في محركها الرئيسي هو الجانب الاقتصادي والسياسي والاختلاف في تقسيم الموارد، وليس في الاختلافات الإثنية، لأنه لو كانت كذلك لما شهدت الحرب والصراع نهايتهما إلا بانقراض وإبادة طرف معين، ولما شهدنا التعاون في تحقيق السلام وتعمير ما خربته الحرب ومعالجة الحزازات الإثنية في فترة السلم والتقاسم العادل للسلطة والثروة والموارد بصفة عامة.⁽²⁶⁾

وبالتالي ظهور مشكلة الإقليمية والهوية والإثنيات المتناحرة، وهذا يظهر جليا في بعض دول القرن الإفريقي فهي تعاني مثلها مثل بقية الدول الإفريقية من مشكلة وأزمة الهوية باعتبارها أزمة سياسية مرتبطة بتعدد المجتمعات والإثنيات والعرقيات فالفردي في هذه المجتمعات لا يزال يحس بالانتماء القبلي والعريقي والإثني والطائفي، وهو غير مستعد للبناء أو الاعتراف بهوية قومية ووطنية موحدة داخل الدولة الواحدة وهي الأسباب نفسها التي أنتجت صراع القومية والإقليمية والهوية بين دول هذه المنطقة. فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق الأمن لمواطنيها.⁽²⁷⁾

التركيب القبلي بالقرن الإفريقي ودوره في الصراعات:

إن القبيلة هي ظاهرة اجتماعية ضاربة في أعماق التاريخ العربي والإفريقي، لكن البنية القبلية خضعت لعدد من التغيرات. إذ تلقي الشعور القبلي عدداً من الصدمات نتيجة التحولات التي فرضتها الحياة العصرية، من الدولة الحديثة المعاصرة والنظم السياسية المعاصرة وتأسيس الهوية الوطنية والانتماء الوطني، بدل الانتماء القبلي الأسري فهذا خلق انفصام بين الثقافة الاجتماعية وبين الثقافة الجديدة المعاصرة.⁽²⁸⁾

سبق أن أشار البحث إلى أن دول القرن الإفريقي تمتاز بتنوع إثني وسلالي (قبلي) واسع وغالبا ما يكون هذا التركيب حاضرا عند أي محاولة لتفسير أسباب اندلاع النزاعات والحروب. ان الانقسامات العرقية والدينية والثقافية تؤثر بلا شك في عملية إدراك الناس للنزاعات الدموية، وبينما تكون هذه الانقسامات في الواقع ضعيفة كأسباب متجذرة للنزاعات إلا ان حضورها في الأذهان كسبب أساسي يتزايد كلما طال أمد هذه النزاعات، وعليه يتفق البحث مع الطرح الذي يشير إلى انه ربما يبرز نزاع بين قبيلتين متجاورتين ليس لانهما مختلفتين إثنيا وإمما بسبب نزاع حول الموارد الطبيعية والاجتماعية وهنا تبرز خصوصية البيئة الاجتماعية في القرن الإفريقي، ويرد في الغالب الأعم النزاع الحقيقي ليس إلى الصراع على الموارد وإمما إلى الاختلاف الإثني. مسألة أخرى لفهم طبيعة النزاعات في القرن الإفريقي، تعود إلى الحدود والتخوم البيئية والعرقية في حالة وجود أنظمة مختلفة لاستغلال الأرض (الزراعة والرعي) في حالة

(25) - سيف الإسلام بدوي بشير وآخرون، القرن الإفريقي التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل، مرجع سبق ذكره ، ص 74

(26) - عبدالمنعم ابو ادريس علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 34

(27) - فضيلة حاج محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 274

(28) - عبدالمنعم ابو ادريس علي، مرجع سبق ذكره ، ص (32).

دول القرن الإفريقي، فإنه ينشأ نظام قابل للتطبيق ويمتلك القدرة على الصمود في الصراع من أجل البقاء. وعبر السنين تميزت مجموعات الرعاة بشتى فئاتهم عن مجموعة الزراع المستقرين. وقد تحول هذا التمايز بين النشاطين إلى تمايز عرقي من خلال اختلاف الممارسين لهما من حيث السلالة وكان من الطبيعي ان تتحول هذه الحدود والتخوم بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة إلى مناطق للتلاحم والانصهار وتبادل المنافع، ولكن أدى شح الموارد بسبب الضغوط البيئية إلى مواجهات بين النشاطين وليس تكاملاً بينهما.⁽²⁹⁾

كذلك جعل التكوينات القبلية بين دول الإقليم عابرة للحدود في وجودها وتأثيرها من خلال القبائل المشتركة بين الدول. وبرزت هذه المجموعات (العفر) التي تنتشر في دول إثيوبيا وإريتريا جيبوتي الصومال ... وتتقاسم إثيوبيا وإريتريا مجموعة (التغراي) كما تتقاسم إثيوبيا مع الصومال مجموعة (الصومالي)، ومع السودان (البنّي شنقول والقمز)، وعلى جانبي حدودها مع جنوب السودان تعيش قبائل (النوير والانواك)، ويتقاسم السودان مع إريتريا القبائل الناطقة بلغة التغري، وهي (البنّي عامر والحباب والماريا والامدا)، إضافة إلى قبيلة (الرشايدة) التي تعيش في كل من السودان وإريتريا. أما الصومال وجيبوتي فان قبيلة العيسي مشتركة بين الدولتين. وكذلك فان إثيوبيا وجيبوتي تشتركان في قبائل (الاسحاق والجاردوسي).⁽³⁰⁾

إن القبيلة في القرن الإفريقي هي التي تتحكم في مجريات الأمور والولاء لها هو العامل الحاسم في الصراع السياسي، وإن عدم الاستقرار الذي عانى منه في الماضي والذي ما زال يعاني منه، يرجع أساساً للولاء المنقطع النظير للقبيلة وليس للوطن. يري البحث أن التغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة والنظام الدولي ككل أضاف إلى دور القبيلة عوامل أخرى، لذلك نجد ان الأحزاب السياسية التي خاضت الانتخابات في دول القرن الإفريقي المختلفة في الأزمنة التي أتت فيها فرص للديمقراطية، كانت على أساس قبلي أو تحالف قبلي، وكأدت تخلو الساحة السياسية من الأحزاب القومية أو الدينية. ان معظم الأحزاب السياسية في القرن الإفريقي نشأت في البدء حركات للتحرير تطالب بتقرير المصير من الدول التي كانت تستعمر المنطقة، أو تطالب بالانفصال عن الوطن الأم بعد نيلها استقلالها.

لقد قدمت بعض دول القرن الإفريقي مبادرات في نظم الحكم مثل السودان وإثيوبيا. وتبنت الفيدرالية في تلك المبادرات، متوقعة ان يتم حسم مشكلة القوميات خلال ذلك الابتكار السياسي، لقد ذهبت إثيوبيا مسافة ابعد في هذا المجال كما ذكر البحث سابقاً هناك مادة في دستورها تعطي القوميات حرية إدارة أقاليمها وحق تقرير المصير لكن في أكتوبر 2020م طالبت قومية التغراي بإجراء انتخابات وتشكيل حكومة لان الحكومة المركزية أجلت الانتخابات بسبب جائحة كورونا مما أدى إلى نشوب صراع مسلح بين جبهة تحرير تغراي والحكومة المركزية وقد اثر هذا النزاع على الأمن القومي السوداني عن طريق حركة اللاجئيين في ظل الأوضاع التي يعيشها السودان كذلك امتد التأثير على دول الجوار كإريتريا التي كانت طرفاً في النزاع وقد تم ذلك بتحالف من الأمهر مع بعض القوميات في إثيوبيا وإريتريا للقضاء على التغراي. وقد عارضت النخبة الأمهرية هذا الاتجاه لأنها فعلاً متضررة من هذه الدرجة العالية من الحرية لبقية الطبقات في إثيوبيا.⁽³¹⁾

خلاصة ما سبق ذكره يرى البحث أن الصراعات العرقية تنشأ من المشكلات التي تمس بتغيرات في مكانة الجماعة العرقية، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية داخل بناء الدولة ولا يوجد الصراع العرقي بالمعني

(29) - عبد الحميد بله النور حسن وآخرون، القرن التاريخ الحاضر ورؤي المستقبل، مرجع سبق ذكره ، ص 40-41

(30) - عبدالمنعم أبو إدريس علي، مرجع سبق ذكره ، ص 32

(31) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره ، ص 194-195.

الدقيق للمصطلح، لكن الموجود فعلا هو الصراع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين جماعات من الناس تعرف بعضها على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الديانة أو اللغة والأصل القومي.

وفي أحيان كثيرة تغطي هذه المميزات العرقية على ملامح مميزة أخرى مثل المصالح الطبقية والسلطة السياسية والتي قد تظهر بعض التحليل إنها الأكثر أهمية في الصراع داخل الدولة أو خارجها وهذا ما يحدد مستقبل البعض الذين يناضلون من أجل مستقبل مصالحهم الطبقية والسياسية وليس من أجل شعبيهم ورفاهيتهم، بل يستخدمون الشعب مثلما فعل الرئيس أسياش أفورقي بالشعب الأريتيري الذين لم يهتم برفاهيتهم وتخفيف عذاباتهم.

رغم أن الجانب الإثني يلعب دوراً كبيراً وبارزاً في حدة الصراع وخاصة عندما يستدعي من قبل الطرفين أو من قبل الجماعات الإثنية المهمة التي تعمل على إقناع أفرادها بان التهميش السياسي والاقتصادي قد طالهم نتيجة لانتمائهم الإثني وليس لظروف أخرى يروج لها قادة الدولة الوطنية. خاصة ان البناء والنمو لم يأتي بصورة طبيعية وإنما لظروف تاريخية يرمي بعضها على عاتق الاستعمار إلا انه وعلى الدوام ستجد من بين قادة الجماعات الإثنية المهمة من يتبني مفهوم غياب العدالة في توزيع السلطة والثروة، وانهم المقصودين لذاتهم وليس لأسباب موضوعية تتعلق بشح الموارد وإمكانات الدولة، وبالطبع هذا مما يطور النزاع إلى صراع يأخذ طابع العنف لأخذ الحقوق.⁽³²⁾

تتبع اهم التحديات أمام الأمن البشري في هذه المنطقة من هشاشة دولها وأنظمتها السياسية وتدهور بيئتها. وقد أسهمت تلك العوامل كافة في تبلور مشهد إقليمي يتسم بالصراعات داخل الدول، وبالحوروب بين الدول، وبالتطرف السياسي وتمخض العنف المرتبط بالحروب الأهلية والحروب بين الدول كذلك، عن حالة من غياب سلطة الدولة ومن الهامشية، وهذا أسهم في تكريس مظاهر انعدام الأمن على المستوى المجتمعي وفي تضيق سبل العيش على المواطنين ونتيجة لذلك فان الأمن البشري - بالإضافة إلى الحالة الخطيرة من انعدام الاستقرار السياسي والبؤس الاقتصادي - يبقى مهددا على خلفية تصاعد العنف الطائفي وانتشار الأسلحة الصغيرة وتنامي موجات النزوح الجماعي للسكان، سواء داخل المنطقة الواحدة أو بين المناطق المختلفة.⁽³³⁾

وقد كان لمظاهر انعدام الأمن الإقليمي أصدؤها الواسعة على المستوى العالمي أيضاً، حيث استقطبت الأطراف والمؤسسات والموارد الدولية. ومنذ مطلع القرن الجديد، انهكت الصراعات التي هي من صنع الإنسان، والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات، طاقات المجتمع الدولي.

فالذي يسبب الجفاف والتصحر والفيضانات في القرن الإفريقي كما هو الحال في كل مكان في العالم، وينعكس هذا الجفاف سلباً على الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي. يطلق على القرن الإفريقي مسمى قرن الفقراء وقرن الجفاف، وقرن المجاعة لما حل به من نكبات وحروب واقتتالات، عرضته لحالة متدنية من الفقر، وإصابته بالقحط والمجاعات. وما كان القرن الإفريقي قبل التاريخ المعاصر قرن الفقراء والجفاف والمجاعة، وهو الذي تتدفق على أراضيه انهار كبيرة وكثيرة منها: النيل الأبيض والنيل الأزرق، ونهر عطبرة، وأنهار السوبات، وطوكر، والرهد، والقاش،

(32) - عبدالمعتم أبو إدريس علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 34

(33) - جيلبرت خاديا جالا، شرق أفريقيا الأمن وارث الهشاشة، مجلة دراسات عالمية ، العدد 86، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

وستيت، وجوبا، وشبيلي وغيرها وهو الذي طالما ظل مصدرا غنيا للثروة الزراعية والحيوانية، يزود عبر العصور البلدان المجاورة والبعيدة بفائض خيراته.⁽³⁴⁾

ويقصد بتقلبات المناخ الظواهر المناخية غير العادية مثل الأعاصير او التغيرات الكبيرة وغير العادية في معدل سقوط الأمطار بما يسبب الجفاف غير المعتاد في حالة نقص المطر او الفيضانات المدمرة في حالة الزيادة، وقد كانت لتلك التقلبات سيطرة كبيرة على الزراعة وصيد الحيوانات، بحيث أثرت وبشكل كبير على حركة الشعوب، وعلى تحديد أماكن استقرارها وتوطينها النهائي أو بقائها في كثير من الأحيان. وكان في الماضي من يفشلون في مواجهة تحديات الطبيعة ينتهون بالخضوع لجماعات أخرى أكثر قدرة على مواجهة ذلك التحدي، أو السيطرة على أقاليم لم تتعرض لتقلبات مناخية كبيرة أو يندثرون نهائيا، أو يحاولون غزو جيرانهم والسيطرة على موارد حياتهم.⁽³⁵⁾

وستتواصل المشاركة الدولية. بسبب ظهور تهديدات أمنية جديدة، مثل الإرهاب والقرصنة وهي تهديدات تستغل مواضع الضعف القديمة في دول المنطقة ومجتمعاتها. وسيطلب أحياء الهياكل التي شأنها تقليص التحديات التي تهدد أسباب الحياة البشرية في شرق إفريقيا، العودة إلى النظام الإقليمي الصارم، والتماسك الوطني، والحيوية الاقتصادية وبناء المؤسسات الإقليمية، من أجل تحقيق الأمن والرخاء.⁽³⁶⁾

المهددات غير التقليدية في القرن الإفريقي (البيئة والاقتصاد والصحة):

تبلورت أمانة التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل قضايا البيئة من قبل بعض الباحثين في أواخر التسعينات من أمثال "باري بوزان" إلى جانب كل من "أولي ويفر" و"دي وايلد" عام 1998م من خلال تأطير مسائل مثل المخاوف الأمنية حول التدهور البيئي وتغير المناخ من قبل صناع القرار رفيعي المستوى، حيث تبلور نوعين من الخطابات العامة حول العلاقة بين البيئة والأمن وهما يمثلان نقاش النزاعات البيئية ونقاش الأمن البيئي. اقترحت المملكة المتحدة في مجلس الأمن في مناظرة بشأن تغير المناخ العالمي في 17 ابريل 2007م ان تغير المناخ يهدد السلم والأمن الدوليين من خلال آثاره على نزاعات الحدود، والهجرة، ونقص الموارد، والإجهاد الاجتماعي، والأزمات الإنسانية.⁽³⁷⁾

يتم تحقيق الأمن البشري في السياقين الوطني والمحلي، عند بناء القدرات على تطويع الطبيعة لما فيه رفاه المجتمعات والأفراد. ولكن عندما تظل المؤسسات الوطنية- كما هو الحال في القرن الإفريقي - متشبسة بالأمن الإقليمي وامن النظام، فان المواطنين في معظمهم يتكون في اغلب الأحيان لرعاية مصالحهم بأنفسهم ضمن جيوب أو مناطق محصورة (قبلية وعرقية) تفتقر عادة إلى الأمن وتمثل الصورة المهيمنة للهامشية في الإقليم بفكرة "المناطق الحدودية"، وهي مساحات شاسعة تستعصي على سيطرة الدول القائمة عند حدودها وتسهم المناطق الحدودية في توحيد الإقليم ضمن نظام من البؤر المحلية العديمة الأمن، بدءا من إقليم أوغادين على الحدود بين إثيوبيا والصومال مروراً بشمال شرق كينيا عند الحدود مع إثيوبيا والصومال، وانتهاء بشمال غرب كينيا عند الحدود مع إثيوبيا والسودان وأوغندا. وتتسم المناطق الحدودية بهامشيتها أيضاً، من الناحيتين الأيكولوجية والاقتصادية، بوصفها موطناً

(34) - الأمين عبدالرازق ادم، مرجع سبق ذكره، ص 51

(35) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره، ص 146

(36) - جيلبرت خاديا جالا، مرجع سبق ذكره، ص 11

(37) - أمينة دير، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا - دراسة حالة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر

، الجزائر، 2013-2014م، ص 67

لاقتصاديات رعوية هشة، تتعرض باستمرار للجفاف والتصحر والفيضانات ولانعدام الأمن الغذائي وعلى امتداد السنين، كانت المناطق الحدودية مسرحاً لإثنين من أكبر مخيمات اللاجئين في القرن الإفريقي وهما: مخيما داداب وكاكوما شمال كينيا.⁽³⁸⁾

ان مستوى مواجهة التحديات الطبيعية في القرن الإفريقي، متخلف إلى درجة تشبه أسلوب مواجهة البشر لتحديات الطبيعة مع الأسلوب الذي كان البشر يواجهون به نفس التحديات منذ الألف السنين بلا تطور يذكر، باستثناء بعض المحاولات التي أجريت في إثيوبيا في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي وعهد الرئيس منغستو هايلا ماريام باستمطار الغيوم. او بعض السدود والخزانات التي اقيمت في السودان، او استخدام بعض أنواع البذور المحسنة في السودان في الآونة الأخيرة. وتستخدم البذور المحسنة في كل دول القرن الإفريقي ولكن السودان هو الدولة الأكثر تقدماً في مجال استخدام البذور المحسنة مقارنة بمثيلاتها في المنطقة، وهذا الأسلوب المتخلف الموجود في القرن الإفريقي لمواجهة إشكالات الطبيعة هو الذي جعل تقلبات المناخ لها تأثير مروع على المنطقة عندما تعرضت أجزاء كبيرة منها للمجاعات.

لقد تعرضت إثيوبيا وإريتريا وأجزاء من الصومال لمجاعات كبيرة نتيجة للجفاف الذي ضرب هذه المنطقة. ولم تكن المجاعات شيئاً حتمياً على شعوب هذه البلدان عند حدوث الجفاف، وإنما لان هذه البلاد وبالأخص حكوماتها لم تستعد لمواجهة الجفاف بصورة جادة لان ذلك الاستعداد حيوي لحياة وبقاء شعوبها وعدم الاستعداد يعني عدم اتخاذ الإجراءات الأمنية الواقية والحفاظة للأمن القومي والأمن المشترك لتلك الدول.⁽³⁹⁾

وقد أدى الجفاف والمجاعة اللذان هيمننا على المنطقة، طوال سنوات الثمانينات والتسعينات في القرن العشرين إلى نشوب صراعات حول الموارد، فزاد هذا ضعف المجتمعات. ومرور الوقت تفاقمت الصراعات الدائرة بين المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية وطالت المناطق المجاورة فقد بدأت على سبيل المثال، الصراعات البيئية في شمال شرق كينيا - وهي صراعات كانت تدور داخل المجتمع الصومالي أساساً التأثير في الجماعات المجاورة، مثل رعاة قبيلة أورما ومزارعي قبيلة بوكومو في منطقة نهر تانا. وقد بدأت مواجهات عنيفة بين الطرفين عام 2002م وأفسدت أجواء منطقة كانت تتميز في السابق بالتآلف والتعاون بين الجماعات المختلفة وفي قلب الوادي المتصدع أصبحت النزاعات بين قبائل كالنجين وكيكويو وكيسي وماساي، حول الأرض والموارد من الأمور المألوفة. وعلى الرغم من ان تلك الصراعات يخمدتها الساسة في أوقات الانتخابات، فهي تعكس تناحرات حقيقية حول الموارد لن تختفي في القريب العاجل، وقد كان التنافس حول الموارد الشحيحة من بين ابرز القضايا الكامنة وراء العنف الذي شهدته المنطقة خلال فترة ما بعد الانتخابات، وتحديدًا في أواخر عام 2007م وبداية عام 2008م وهو الذي ما يزال يحول دون عودة المشردين داخليا إلى مناطق سكنهم. وتستمر النزاعات الدموية حول الأرض والمياه في وأدى كيريو الواقع في الشمال الغربي، ويقطنه الرعاة من قبائل: بوكوت وسامبورو وماراكويت، على امتداد الحدود مع أوغندا، وخاصة في المحمية الطبيعية التي تقطنها قبائل: توركانا وبوكوت وكاراماجونغ وتوبوسا.⁽⁴⁰⁾

عادة ما تكون الصراعات شديدة التعقيد بالإضافة إلى العديد من الأسباب القائمة على بعضها البعض، والتي يشار إليها غالباً بالمصطلح "حالات الطوارئ المعقدة". فلدي التغير المناخي القدرة على زيادة مظاهر التوتر القائمة او خلق

(38) - جيلبرت خاديا جالا، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(39) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره، ص 146

(40) - جيلبرت خاديا جالا، مرجع سبق ذكره، ص 13-14

توترات جديدة- حيث يعتبر أداة مضاعفة للتهديدات بل ربما يمثلان عاملا محفزا للصراع العنيف ومصدرا لتهديد الأمن العالمي.

لقد عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مناقشته الأولى على الإطلاق حول التغير المناخي عام 2007م حيث كانت الروابط بين التغير المناخي والأمن موضوعا للعديد من التقارير عالية الأهمية منذ 2007م من قبل رموز أمنية رائدة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما تنظر مجموعة GVV المؤلفة من الدول النامية على وجه التحديد بقوة. وتعتبر الروابط بين تأثير الإنسان على التغير المناخي وتهديد العنف والصراع المسلح مهمة على وجه الخصوص نظرا لان الظروف العديدة المسببة لعدم الاستقرار تتأثر هي الأخرى تلقائيا. (41)

وفي مناطق القرن الإفريقي الأخرى، تزامن الجفاف والمجاعة مع استمرار الحروب، فزاد هذا ضعف الجماعات المهمشة، فعلى الرغم من تناقص المجاعات التي شهدتها إثيوبيا والتي لاقت أصداء واسعة في ثمانينات القرن العشرين، فان المنطقة لا تزال تعيش ظاهرتي الجفاف والمجاعة، باستمرار وبوتيرة متسارعة، لذلك اصبح هناك قبول بان الجفاف والحروب المتكررة في: إريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان هي الأسباب الكامنة وراء تدهور الوضع الإنساني في القرن الإفريقي. وقد حذر تقرير أصدرته الأمم المتحدة عام 2006م من تفاقم الأوضاع الإنسانية في إريتريا بسبب تكرر الجفاف واستمرار الجمود الذي أصاب عملية السلام مع إثيوبيا، ويشير التقرير إلى أن الجفاف وتأخر هطول الأمطار أدوا إلى انعدام الأمن الغذائي كذلك في مايو 2008م أشارت تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونسيف أن ما يزيد بأكثر من 100 الف طفل يحتاجون إلى الرعاية العلاجية من سوء التغذية الحاد وفي نوفمبر من عام 2008م ويناير من عام 2009م تشير توقعات برنامج الأغذية العالمي الحوجة إلى 147 مليون دولار لإطعام الأطفال المهددين في إثيوبيا. (42)

كما تشكل زيادة معدلات الموالييد في جميع دول المنطقة التحدي الأعظم لا حداث الاستقرار الأمني والسياسي فيها، في غياب أحداث التنمية الحقيقية فيها على نحو عام، وفي مجالات التنمية البشرية على نحو خاص، اذا لم تشهد جميع مجتمعات القرن الإفريقي تحولا وموا اقتصادياً وثقافياً وتكنولوجيا، يواكب ويتوافق مع هذا النمو الديمغرافي. (43)

فيرجع تزايد النمو السكاني في القرن الإفريقي رغم الكوارث الطبيعية والحروب إلى استمرار زيادة معدل الموالييد وانخفاض معدل الوفيات، ويقول بعض علماء الاقتصاد ومنهم مايك بيل ان ذلك مسئول إلى حد ما عن المجاعات، وبالرغم من تزايد النمو السكاني الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية، إلا ان حدوث المجاعة يتوقف على طريقة استجابة المجتمع لنمو سكانه، ويكون هناك عددا من الخيارات حسب ظروف كل مجتمع. والمجتمعات التي تملك وفرة في الأرض الصالحة للزراعة تتلافي حدوث المجاعات نتيجة لنمو السكان اذا توسعت في استصلاح وزراعة الأراضي والعمل على كبح النمو السكاني غير المرشد، لا يعني ذلك ان النمو السكاني شرا وليس بالضرورة مصدرا للمجاعات، وإنما يتحول تزايد النمو السكاني إلى مصدرا للمجاعات في حالة فشل المجتمعات في وضع خطط المبادرة والمجابهة الإيجابية لنتائج تزايد النمو السكاني.

(41) - مرتضى رضوان بهاقيل واخرون، القرن الإفريقي التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص 351

(42) - جيلبرت خاديا جالا، مرجع سبق ذكره ، ص 15

(43) - مصطفى كامل محمد السيد، التطورات في منطقة القرن الإفريقي وامن البحر الأحمر، ندوة نظمتها المجلس المصري للشؤون الخارجية - الجامعة البريطانية بمصر ، يوليو 2019م)

وبصفة عامة فإن الزيادة البطيئة للإنتاج الزراعي أدى لدى اقترانه بتزايد معدلات نمو السكان إلى تدهور نصيب الفرد من الغذاء وساهم في ظهور المجاعات وأساس المشكلة الدور السلبي وعدم المبادرة لبلدان القرن الإفريقي التي تمر بالتزايد السكاني السريع، دون أن يقابل ذلك مبادرات لسد حاجة السكان من الغذاء.⁽⁴⁴⁾

التنمية والصراع:

تواجه التنمية في دول العالم الثالث عموماً وفي إفريقيا على وجه الخصوص مشكلات معقدة بشكل يصعب حلها عبر النظريات والنماذج العالمية المعتادة، ففي الوقت الذي يعاني فيه الشعوب من الفقر والجوع والمرض والصراعات بسبب غياب أو ضعف التنمية، نجد أن التنمية نفسها لا تجد البيئة الصالحة التي تمكنها من الانطلاق ليس فقط بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية أو المستعمر كما يشار إليه دوماً، بل أن المشكلة الكبرى تكمن في غياب أنظمة الحكم الرشيد في بيئة المجتمعات المتصارعة، الأمر الذي يدخل التنمية إلى حلبة الصراع.⁽⁴⁵⁾

تعتبر مشكلة التنمية أحد أهم المشاكل الأمنية التي تعاني منها دول القرن الإفريقي، إلى جانب أزمة التطور الديمقراطي، أو الأداء السياسي وهو ما أوجد حالة اللا عدالة الاجتماعية وأدخلتها في حلقة مفرغة أبقت مجتمعات تلك المنطقة رهينة لأزمات دائمة وهناك ما يربطها بأزمة توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع من قبل النظام السياسي، ومشكلة التوزيع هذه لا تقتصر على توزيع عوائد التنمية فقط وإنما تشمل أيضاً عملية توزيع أعباء التنمية الأمر الذي أضاف تهديدات جديدة بشكل خاص.⁽⁴⁶⁾

تعوق أزمة البناء الوطني والنزاعات المتواصلة تنمية المنطقة اقتصادياً. والقرن الإفريقي من أفقر مناطق العالم وهو أيضاً منطقة تعاني نقصاً غذائياً مزمناً ومجاعات متكررة. كما أنه يعاني من مشكلات التدهور البيئي مما يندرج بالخطر. ومواجهة هذه المشكلات مهمة عسيرة، في حين لا تترك أزمة البناء الوطني والنزاعات المقترنة بها للمنطقة سوي فرصة ضئيلة للتغلب على هذه التحديات الصعبة.⁽⁴⁷⁾

اقتصادياً تعتبر منطقة القرن الإفريقي من أكثر مناطق العالم معاناة من التبعية للدول ذات القوة الاقتصادية العالمية، أن العلاقات غير المتكافئة على الصعيد الاقتصادي تمكن المراكز والدول المتقدمة اقتصادياً من تكييف الهياكل الاقتصادية في الدول الضعيفة اقتصادياً لصالح الدول المتقدمة، ومن ثم يأتي التأثير على المستويات المعيشية والاحتفاظ بها في مواقع دنيا، وجعل اقتصاد القرن الإفريقي في أسفل سلم النمو الاقتصادي ومن الأشياء التي أسهمت في تمكين هذه العلاقة غير المتكافئة إلى جانب اقتصاد القرن الإفريقي الضعيف، بالإضافة إلى التخلف التقني ويتضح أكثر إذا أخذت مؤشرات مثل نسبة التجارة الخارجية لدول المنطقة من إجمالي الناتج القومي، ومعدل التركيز السلعي، والتركيز الجغرافي للصادرات، ونسبة الاستثمارات الأجنبية من إجمالي التكوين الرأسمالي، خاصة في فروع مثل التعدين

(44) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره ، ص158-159

(45) - سيف الإسلام بدوي بشير وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص76

(46) - فضيلة حاج محمد، مرجع سبق ذكره ، ص275

(47) - كيداني منغستيب وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص484

والصناعات الكبيرة وتظهر هذه التبعية خلال الدور الذي تلعبه المعونات الأجنبية في ميزانية الدول المكونة للمنطقة. (48)

تفتقر معظم دول القرن الإفريقي إلى وجود قواعد صناعية ثقيلة، خاصة وان الناتج الإجمالي المحلي لمعظم ان لم يكن لجميع هذه الدول، لا يتحمل تأسيس هذه القواعد من ناحية، وغياب التقدم العلمي والتقني من ناحية أخرى. الأمر الذي أدى إلى تعاظم حاجتها إلى الدول الصناعية الكبرى لتلبية احتياجاتها من المعدات والأدوات.

كذلك يرجع عدم استقرار المنطقة من الناحية الاقتصادية الأمنية، إلى استمرار هيمنة دول المنظومة الرأسمالية، والتكتلات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاد العالمي، ذلك ان الأمن الجماعي الأوروبي يركز على جنوب المتوسط، بينما يركز الأمن الجماعي للتكتلات الاقتصادية العملاقة في شرق آسيا على دول القرن الإفريقي، والدول المشاطئة على البحر الأحمر، لكن الأهم هو عدم قدرة أي دولة من هذه الدول على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي المنشود في المنطقتين بشكل منفرد، مهما كانت قوتها الشاملة، الأمر الذي يؤدي إلى تعاظم التواجد والتدخل الأجنبي، وبالتالي يؤدي إلى ترسيخ ظاهرتي الاستقطاب والتبعية، وهو الانجذاب الحقيقي نحو التخلف. (49)

المساعدات الأجنبية ودول القرن الإفريقي:

إذا كانت المعونات الخارجية ركنا من أركان التنمية الاقتصادية في القرن الإفريقي، ووسيلة جوهرية للتخلص من التخلف فإنها مع هذا تنطوي على مخاطر مؤداها ان المساعدات الأجنبية أيا كانت تخفي وراءها أطماعاً سياسية ومأرب استعمارية بالغة الخطورة على البلدان الإفريقية. لقد كان في أيام القطبية الثنائية أمران لا يخفيان على احد. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا لا تخفي إنها تهدف من مساعداتها للدول النامية إلى محاربة الشيوعية، كما أن الاتحاد السوفيتي بدوره لا يخفي انه يهدف من تقديم مساعداته للدول النامية إلى تعجيل التنمية الاشتراكية في البلاد التي تقدم إليها تلك المساعدات.

كذلك فرنسا تبتغي من وراء مساعداتها للدول الإفريقية، إبقاء مالها من نفوذ سياسي وثقافي واقتصادي في هذه البلاد ومثلها بريطانيا وغيرها من الدول التي تقدم المساعدات، وقد تجلي امر فرنسا في القرن الإفريقي في جيبوتي، وامر أمريكا في الصومال والسودان في فترات ما، أما الاتحاد السوفيتي فقد وضع أمره في إثيوبيا في عهد منغستو، وبريطانيا وضع أمرها في كينيا.

يري البحث ان أدوار هذه الدول وما تقدمه من مساعدات عادت بأدوار جديدة بالإضافة إلى فاعلين دوليين جدد كالإمارات وقطر والسعودية وتركيا مع الدور الكبير والفاعل للصين وعلاقتها بأغلب دول إفريقيا بالإضافة إلى بعض المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات كلها أصبحت تلعب أدوارا مهمه في منطقة القرن الإفريقي وهذه المساعدات انعكست في شكل تدخلات في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. وتأكيدا لما سبق ذكره فما من مساعدة ألا ويكتنفها نوع من التسلط. وقد أدى ظهور المساعدات الأجنبية في القرن الإفريقي إلى ظهور موجات مضادة لها، حتي نادى بعض الهيئات في بعض دول القرن الإفريقي بمقاطعة هذه المساعدات او التقليل منها ما

(48) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره، ص320

(49) - مصطفى كامل محمد السيد، ندوة بعنوان: التطورات في منطقة القرن الإفريقي وامن البحر الأحمر ، سبق ذكره

امكن، والسعي لمكافحة التخلف ذاتيا، وظهرت هذه الأصوات في السودان والصومال، والأحزاب المعارضة في إريتريا التي استقلت حديثا.⁽⁵⁰⁾

اللاجئين في القرن الإفريقي:

اللجوء ظاهرة تاريخية بشرية فكما إنها نشأت مع بدء حياة الإنسان هذا في العالم وصاحبتة على مر الزمان فإنه لا ينتظر لها الزوال ما دام وجود ظلم الأقوى وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وبازدياد ضحايا الاضطهاد السياسي والعنصري والديني والثقافي أخذت مشكلة اللاجئين في الظهور إذ تنبه المجتمع الدولي إلا ان هذه المشكلة قد أصبحت سواء أكان ذلك بسبب عدم احترام حقوق الإنسان أو الحروب الأهلية أو بين الدول المجاورة بسبب مشاكل الحدود السياسية أو الأزمات الاقتصادية، وآثار الكوارث الطبيعية والبيئية والصراعات القبلية والعرقية وصراع الأيدولوجيات بين القوي العظمي، والتدافع إلى مزيد من السيطرة وكسب مناطق النفوذ، وقاد ذلك إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كل هذه الأسباب نجدها مكونة ومجمعة وكمسببات لحركة اللجوء في منطقة القرن الإفريقي.

نجد أن مركز الثقل لتدفق اللاجئين في إفريقيا يمثلها القرن الإفريقي والتي هي بدورها تمثل أكبر عدد لاجئين في العالم، حيث يمثل بؤرة الصراع القبلي بين دوله والحروب الأهلية والنزاعات بسبب الحدود السياسية المصطنعة، وتأثر دول منطقة القرن الإفريقي بالكوارث الطبيعية والبيئية من الجفاف والتصحر والمجاعات والأزمات الاقتصادية والتي مثلت ظاهرة في حد ذاتها.⁽⁵¹⁾

ساهمت صلات الدول العظمي بدول القرن الإفريقي في تصاعد مستويات الحرب الباردة منزلة بالمنطقة اشد الضرر حيث شهد القرن الإفريقي هزات سياسية كبرى، حيث يري البحث ان النزاعات المحلية وفرت سياق مناسب لتنافس القوي العظمي والتدخل في الشؤون الداخلية والبحث عن مصالحها، استمرت النزاعات المحلية بعد عام 1991م في صعود وهبوط وكان بينهما القديم والجديد من تأثير على أمن المنطقة بل أدى إلى ظهور دول جديدة مثل إريتريا وجنوب السودان والصومال بعد، وسوف يتعدى ذلك إلى عدة انقسامات تشهدها منطقة القرن الإفريقي مستقبلا حيث يتجدد التنافس بين الولايات المتحدة والصين إلى جانب دول الجوار والتنافس على الموارد والبترو، بما سوف يحدث مزيد من التوترات والنزاعات الداخلية مما تمضي بدفقات جديدة ومستمرة.

من المتغيرات البارزة التي طفحت إلى السطح في مسرح السياسة الدولية قبيل انتهاء الحرب الباردة، حركة السكان (أي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى) بأعداد كبيرة في العالم، بصفة عامة وداخل منطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة. بغض النظر عن سبب الحركة، هل تعود لأسباب بيئية؟ أم لأسباب سياسية؟ أم لأسباب اقتصادية (جريا وراء الطموح الشخصي) أم لأسباب أمنية... الخ؟ فإن هذه الحركة او الهجرة، بأعداد كبيرة شدت انتباه صناعات القرار في الدول المعنية او الدول المستقبلية للاجئين. ان صناعات القرار انتبهوا لهذه الهجرات وإنما لتبعات هذه الهجرات الكبيرة، وما يمكن ان تسببه من تهديد للأمن الإقليمي.

لذلك ينحصر الهدف الأساسي في دراسة حركة اللاجئين في القرن الإفريقي، وما تسببه هذه الحركة من تهديد غير مباشر لأمن هذه المنطقة، وذلك من خلال معرفة الجذور الاستراتيجية لحركة اللاجئين وتبعات هذه الحركة. ثم اقتراح سياسة او اطار عام، لمجابهة المشاكل الناجمة عن الهجرة، او حتي السعي لمنع الهجرة من الأصل اذا امكن

(50) - عمر محمد خير، ظاهرة اللجوء في القرن الإفريقي الواقع وتحديات المستقبل، مركز التنوير المعرفي - الخرطوم ، بدون تاريخ ، ص78

(51) - عمر محمد خير، مرجع سبق ذكره ، ص79

ذلك. إذ كيف يمكن الربط بين مشاكل اللاجئين والأمن القومي للدولة (المرسلة او الدولة المستقبلية)؟ ومشاكل اللاجئين واعتبارات السياسة الخارجية.

في الوقت الذي بدا فيه عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بصورة ملحوظة، وكل الدلائل تشير إلى انه على الأقل في المستقبل القريب سيزداد عدد اللاجئين وقد ظهر سؤال ملح بشدة: من هو اللاجئ؟ واصبح هذا السؤال محور جدل لا بد ان يوضع في الاعتبار. فكلمة لاجئ لغةً أتية من مادة لجأ يلجأ فهو لاجئ ومعناها الاستعانة. أما التعريف المعتمد لكلمة لاجئ فهو تعريف الأمم المتحدة للاجئ والذي اعتمد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا انه سحب على سائر لاجئ العالم منذ ذلك التاريخ والى الآن ووفقا لمعاهدة الأمم المتحدة لعام 1951م الخاصة باللاجئين، فاللاجئ هو: (52) "أي شخص متخوف من سبب قوي، بسبب الخوف له نتيجة لأسباب عرقية، او دينية او وطنية، او نتيجة لعضويته في جماعة اجتماعية محددة، او رأي سياسي محدد وهو خارج البلد الذي منح منه الجنسية، وهو غير قادر على صد الخطر الذي يسبب الخوف له فيعتبر لاجئاً". (53)

اللجوء كمصطلح في القاموس السياسي يعرف اللاجئ بالاتي: (هو شخص هجر موطنه الأصلي او ابعد عنه بوسائل التخويف والإرهاب او الاضطهاد لأسباب سياسية وعنصرية أو مذهبية ولجأ إلى إقليم دولة أخرى طلبا للحماية او العيش لحرمانه من العودة لموطنه الأصلي)، قليل ما تتم التفرقة بين هؤلاء الذين اضطروا إلى ترك بلادهم وهؤلاء الذين نزحوا داخل أراضي الوطن وهم ما يطلق عليهم النازحون، لذلك أصبحت التعريفات سببا لعزل الكثير من المحتاجين بدلا من حمايتهم. وبما انه لا يلتفت كثيرا إلى الأسباب التي أدت إلى الفرار، وسواء كان الناس هاربين من الاضطهاد أو العنف السياسي أو الصراع الطائفي أو من كارثة إيكولوجية (بيئية) أو من الفقر فمن المفترض أنهم جميعا مؤهلون للحصول على لقب اللاجئ.

المفهوم السياسي للجوء:

ترتبط قضية اللجوء بالسياسة ارتباطا كبيرا وذلك لتداخل أسباب الصراعات المسلحة الداخلية والتي بين دول الجوار والعوامل السياسية التي تحركها، والتي قد تكون في بعض الأحيان في طور الكمون والصراعات نفسها تمثل الأسباب الجذرية لتدفق حركة اللاجئين وتتعدى ذلك لتحدث أحيانا بآثارها وأسبابها وتفاعلاتها إلى الدول المجاورة.

من اهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى تفاقم المشكلة في إفريقيا بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة هو دور القوى الاستعمارية ومحاولتهم إخماد روح التحرر والانعتاق للشعوب المضطهدة والتي كانت تحت نير ووطأة الاستعمار. وقد انتهت هذه المرحلة بتحرير الشعوب الخاضعة ونيلها حق تقرير المصير بعد ان تسببت في تدفق اللاجئين في دول القرن الإفريقي وبعد ذلك شكلت عوامل الاستعمار الجديد بعد اتصاله مباشرة بالظروف الداخلية للدول، ومن بينها التأثير على خلق الصراعات الإقليمية والقبلية وإشعال نار الفتنة.

اللاجئون والأمن المشترك للقرن الإفريقي:

لأسباب عدة مثل الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية والفقر، او سوء الأحوال الاقتصادية، والاضطهاد والمضايقات، كل ذلك يؤدي إلى هجرة المواطنين الأصليين في دولهم إلى مناطق أخرى، وأكثر المناطق تصديرا للاجئين في العالم هي

(52) - صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره، ص 208

(53) [contributing of Refugees in the Horn of Africa](#), Canada periodical on Refugees Canada 1993.p4 Peter Woodward, **Political factors**

الدول النامية. والى مدى بعيد جدا تجد الدول المستقبلية صعوبات شتى في معايشة تبعات هذا التدفق الهائل للاجئين، هذه التبعات لها تأثيرات مدمرة على الدول المرسله والدول المستقبلية للاجئين.⁽⁵⁴⁾

ان تدفق أعداد هائلة من اللاجئين وتزايد معدلات اللجوء في العالم عموما، ولدت تزايدا في اهتمام العالم بقضية اللاجئين، ففي عام 1951م، عندما أنشئت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) كان هناك حوالي 1,5 مليون لاجئ في العالم، وفي عام 1980م كان هناك حوالي 8,2 مليون لاجئ في العالم، وفي عام 1992م، كان هناك أكثر من 18 مليون لاجئ في العالم، وكل هذا التزايد الهائل في اللاجئين سبب خوفا وفزعا للمنظمات الدولية من الأوضاع الإنسانية المرعبة التي يتعرض لها اللاجئ من ناحية، ومن ناحية أخرى الخوف من التبعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المضيفة، والتي سوف يسببها القادمون الجدد غير المرغوب فيهم. ان الدول المضيفة او المستقبلية تجاهد لإيجاد توازن بين حاجاتها لممارسة السيطرة على حدودها، ورغبتها في حماية اللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء عبر هذه الحدود.

علماء الأمن او علماء الدراسات الاستراتيجية، يركزون انتباههم على الصراعات العرقية، التي تسبب حركة للاجئين في أي اتجاه، وهذه الحركة عبارة عن إزاحة للسكان بصورة او بأخرى، وهذه الإزاحة بالضرورة لها تبعات على السياسة الخارجية لدول الجوار. فمثلا انفصال إقليم عن دولة (إريتريا من إثيوبيا) أو محاولة انفصال إقليم (الأوغادين من إثيوبيا) أو حرب أهلية داخل دولة واحدة (أحزاب المعارضة في إثيوبيا ضد منغستو) أو هجرات اللاجئين من إثيوبيا إلى السودان نتيجة للمجاعات، سببت هزات اجتماعية في إثيوبيا، وأثرت في العلاقات بين إثيوبيا والدول التي استقبلت اللاجئين منها.

ان حركة اللاجئين لم تقف عند حد إنتاج المشاكل للدول في مجال العلاقات السياسية، ولكن أثرت في علاقاتها في مجالات أخرى كثيرة. وسببت مشاكل للدول المرسله والمستقبلية.⁽⁵⁵⁾

فالقرن الإفريقي من المناطق التي تهيم عليها النزاعات وذلك لأسباب عديدة، حيث تواجه أقطار القرن الإفريقي حزمة من النزاعات على شتى المستويات الإقليمية والقبلية والعرقية. والمتتبع لمؤشرات التنمية البشرية بالقرن الإفريقي يجد نفسه بإزاء أكثر الأقطار فقرا في العالم، حيث تسود المشكلات البيئية المختلفة مثل الجفاف والتصحر وشح المياه وتعرية التربة والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، هذا بالإضافة إلى كوارث المجاعات والحروب وقد كان لهذه المشاكل وتفشي الفقر آثاره على دول المنطقة.

ومن اللافت للنظر ان النزاعات التي تصبغ دول القرن الإفريقي بصبغتها تتعدد فيها أسبابها ولكن الترددي البيئي والذي يظهر مع عناصر أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية هو السمة السائدة لتجدد هذه النزاعات والصراعات. ان ضعف موارد البيئة والذي كان من أسباب اندلاع النزاعات والعنف والحروب صار هو نفسه مصدرا للعنف في كل أقطار القرن الإفريقي، وتعتبر النزاعات على سبيل المثال لا الحصر، في منطقة جبل مرة بولاية شمال دارفور في غرب السودان مثلا حيا للنزاعات لأسباب بيئية. ومن ناحية أخرى فان ضغوط عشيرة هوية في شرق اوغادين هي مادة النزاع بين عشيرتين صوماليتين هما أوغادين من إثيوبيا واسحق من شمال الصومال، وفي الشمال الصومالي ما زال الصراع القبلي فلا زال الصراع القبلي مستعرا بين عشائر العيسي الصومالية وعفار، والناظر إلى طبيعة النزاعات في القرن الإفريقي يجد نفسه أمام ظاهرة تنحو نحو التنوع والتعدد. ولذلك كان لها تأثير في إزكاء النزاعات الاجتماعية

(54) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ، مرجع سبق ذكره، ص214

(55) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ، مرجع سبق ذكره، ص215

أيضاً، وأدت دورات الجفاف والاستغلال المكثف للتربة والمياه والموارد الأخرى اضعاف إلى ذلك الزيادة السكانية المضطربة وارتفاع أعداد الثروة الحيوانية فاقم ذلك في زيادة التردّي البيئي الموجود أصلاً. كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى موجات عالية من النزوح واللجوء في القرن الإفريقي والدول المجاورة.⁽⁵⁶⁾

كذلك في القرن الإفريقي يمكن ان يعزى استمرار وجود الصراع المسلح، والنزعة الانفصالية لبعض الحركات الثورية خاصة في عقدي الثمانينات والتسعينات، إلى العوامل الداخلية، مثل عدم الاستقرار السياسي، وفشل الحكومات في تحقيق التماسك الاجتماعي. علماً بأن المشكلتين تعتبران ثماراً لغرس استعماري، بالإضافة إلى فشل كبير من الحكومات في اجتثاث هذا الغرس، وفي القضاء على المشاكل العرقية (وهذا يزيد من تعقيد مشكلة اللاجئين).

لكن ضرورة ان لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يجب ان ينظر إلى المشاكل الداخلية لدول القرن الإفريقي ومشاكل الإقليم عامة من منظور عالمي، فبعض القوي والتدخلات الخارجية ساعدت في أفعال جعلت المنطقة منتجة للاجئين بصفة دائمة، وذلك من خلال دعم مجموعات اللاجئين المسلحين ضد دولة أخرى (داخل منطقة القرن الإفريقي) وكان بعض ذلك خلال برنامج المساعدات الإغاثية العالمية، هذا على المستوى الدولي البعيد من المنطقة، أما على مستوى دول القرن الإفريقي، فان دول المنطقة تورطت وبصورة متكررة في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وذلك بدعم المقاتلين المناوئين للدولة المجاورة.

فالسودان مثلاً دعم مجموعات الغوريلا الإثيوبية المقاتلة ضد نظام منغستو، ودعم أيضاً الثوار الإريتريين الذين قاتلوا من اجل استغلال إريتريا وبالمقابل دعم منغستو مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد الحكومة المركزية في الخرطوم، ودعمت الصومال مقاتلي الأوجادين ضد الحكومة الإثيوبية... وهكذا، هذه التدخلات تولدت عنها حروب، وولدت الحروب لاجئين. وفي بداية النصف الثاني من عقد التسعينات، جمدت هذه الحروب لان المقاتلين في بعض الحالات لم يحققوا نصراً واضحاً مثل مقاتلي جنوب السودان والأوجادين، او لان بعضهم حقق نصراً جزئياً مثل ذهاب منغستو في إثيوبيا، أو انتصار الإريتريين ونجاحهم في الانفصال عن إثيوبيا، كذلك مؤخراً عن طريق المفاوضات انفصل جنوب السودان عن الوطن الأم. هذا التجميد للحرب يقلل من عدد اللاجئين إلا انه يولد شعوراً من عدم الاطمئنان، لان الوضع تجميد للحرب وليس سلاماً واستقراراً، أي وقف لإطلاق النار لأجل غير مسمى ومثل هذا الوضع يولد لاجئين. وصدقا لما ذكر يشير البحث إلى انه اشتعلت الحرب مجدداً في إثيوبيا في إقليم تغراي أدت إلى فرار أعداد كبيرة من اللاجئين إلى السودان وحتى تاريخ اللحظة مازال اللاجئين في تزايد رغم الحرب بين السودان وإثيوبيا مما يعتبر مهدداً للأمن والسلم الإقليمي ويؤثر على الأمن القومي السوداني.⁽⁵⁷⁾ فبعض اللاجئين في القرن الإفريقي عبارة عن خليط من مجموعات مسلحة مشتركة في عمليات عسكرية لها اهداف سياسية، ومن المهاجرين الطالبين لحق اللجوء من اجل المساعدة او الحماية وبالتالي فاللاجئون المسلحون يثرون روح الانتقام العسكري في الطرف المتضرر، ويعقدون العلاقات بين الدولتين (المرسلة والمستقبلة) وهكذا يهددون امن الدولة المضيفة، والدولة المرسله.

فمثلاً كان تأثير الحرب الدائرة في جنوب السودان ومع اختلاف دوافعها السياسية والعرقية والدينية يجعل الدوائر المهمة بأمن القرن الإفريقي أكثر إدراكاً لدور الدول الغربية والكيان الصهيوني في تحريك آليات الحرب وان لها مصالح في تأجيج هذا الصراع.

(56) - عبد الحميد بلة النور حسن وآخرون، القرن الإفريقي : التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص 38-39

(57) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره ، ص 218-220

وتنعكس المخاطر التي تثيرها الانتفاضات العرقية الداخلية اذا كان التفاوت في الاتجاهات القومية والاختلافات العرقية، أيضاً يعمل في نفس الوقت على الإخلال بأسس وقواعد التوازن الدولي والإقليمي الأمر الذي يؤدي إلى تفجر المنازعات الإقليمية والدولية وتفاقم أزمة السلام العالمي واندلاع الحروب التي تؤدي بدورها إلى تدفق موجات من النازحين داخل أوطانهم ولاجئين بدول الجوار. وتشتد مخاطر الانقسامات العرقية على المستوى الدولي عندما يتجاوز نشاط الجماعات القومية نطاق الدولة الأم إلى طلب الدعم أو التأييد من سلطات الدول المجاورة الذي يفسح المجال أمام الدول للتدخل أو التهديد بالتدخل باستعمال القوي بدعوى حماية الأقليات أو المحافظة على حقوق الإنسان أو العمل على وقف تدفق اللاجئين. وان اللجوء جزء من الأحداث التي نبهت إلى سؤال جديد عن مدى حرية الدولة في التصرف في حدودها، وطبيعة السيادة على هذه الحدود، ومن ثم قانونية التدخل الأجنبي في شؤون الدول؟.

هذه الأسئلة غدت النقاش حول ماهي الإجراءات السياسية والعملية التي يجب إجراؤها في النظام العالمي لكي تناسب هذه الأحداث، او بعبارة أدق إيقاف هذا اللجوء بصورة فعالة في المستقبل. ان تكرار الحروب الداخلية في دولة ما، يؤدي إلى إدمان انتهاك حقوق الإنسان من طرف او من الطرفين المتصارعين في الدولة المجاورة للدولة التي سوف تكون مستقبلة للاجئين لاحقاً، هذا الانتهاك لحقوق الإنسان ينجم عنه تدفق اللاجئين وثوار مسلحين للدول المجاورة، وفقدان لمصدر المواد الخام، وفقدان سوق للدولة المستقبلة للاجئين لاحقاً، كل هذا يؤدي إلى خلخلة اجتماعية وتدهور اقتصادي وامني، وقد يؤدي إلى تغيير النظام الحاكم في الدولة المستقبلة. ومن هذا المنطلق فان انتهاك حقوق الإنسان لا يعتبر شأناً داخلياً كما سلف ذكره، لان الانتهاك يؤدي إلى تدفق اللاجئين لبقية دول العالم التي منها الدولة المجاورة.⁽⁵⁸⁾

وهكذا فان أي دولة تجبر رعاياها على التدفق منها إلى دول الجوار أو تسلك أي سلوك تجعل رعاياها يسببون تهديداً لأمن المنطقة التي بها الدولة المعنية، فهي بلا شك دولة قضية من قضاياها وبذلك لا تعتبر القضية المعنية شأناً داخلياً، وبالتالي أعطت الحكومة المعنية الفرصة لصناع القرار في المنظمة الدولية وفي دول الجوار للتدخل. اذا فان اللجوء بكميات كبيرة وبصورة متكررة يمثل عامل زعزعة للسياسة القومية والإقليمية للدول (المرسلة والمستقبلة)، وبالتالي كل المجتمع الدولي معني بحل هذه القضية. ولفعل ذلك يحتاج الأمر إلى المساعدة وجهد سياسي في مستوى ودي اكبر بكثير من مستوى ومدى المنظمات الإنسانية.

على المدى البعيد يحتاج المجتمع الدولي إلى وضع خطة يوضح فيها كيف يتدخل المجتمع الدولي لمنع تدفق اللاجئين من خلال الحدود الدولية دون انتهاك لسيادة الدولة المرسلة. وكيف تقدم المساعدة والحماية للمواطنين الذين أزيحوا داخل دولتهم من مكان إلى آخر، وعندما ترفض دولهم التدخل في موضوع الإزاحة بحجة انه عمل داخلي، وان أي تدخل خارجي يخذل سيادة. او في حالات تكون فيها الحكومة المركزية غير قوية، او معدومة تماماً كما هو الحال في الصومال لفترة طويلة. أما على المدى القريب، على الحكومات والوكالات الدولية المضي قدماً في تقديم المساعدة والحماية للاجئين المحتاجين لها بمنتهي الحياد والتجرد ونكران الذات، وتقديم المساعدات الإنسانية من اجل الإنسانية. أما في شأن التعامل مع الهجرات الجماعية الطارئة، مطلوب إجراءات سياسية وأمنية قوية.⁽⁵⁹⁾

يتفق البحث مع الطرح الذي يشير إلى ان هناك علاقة طردية بين ظاهرة الفقر، وظاهرة الصراع وما يواكبها ويستتبعها من ظاهرة اللجوء، غير ان عملية الارتباط بين الفقر واللجوء ليست قوية، ذلك على المستويات العليا للصراع السياسي

(58) - عمر محمد خير وآخرون، القرن الإفريقي: التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص 166

(59) - صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره ، ص228-229م

داخل المجتمعات إنما هي السبب في فقرها الدائم، فالمجاعات على سبيل المثال إنما هي نتيجة وليست سببا للصراع، ذلك ان الحروب الداخلية تخرب البنية الأساسية، وتطرد الاستثمارات، وتخرّب راس المال الاجتماعي، وتؤدي إلى تدهور بيئي، ثم ان العديد من الدول ذات الدخول المنخفضة قد تقدمت بخطي سريعة بعد ان تحقق فيه الاستقرار، وانخفض مستوى الصراع الداخلي فيها(ماليزيا)، وفي المقابل فان بعض الدول التي تقع في مستوي متقدم في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية تعد من الدول المفترزة للاجئين(يوغسلافيا).⁽⁶⁰⁾

مستقبل تغيير موازين القوة في القرن الإفريقي وتدفعات اللاجئين:

هناك العديد من العوامل تتضافر وتتداخل فيما بينها لتعمل على تغيير موازين القوة في منطقة القرن الإفريقي، منها الخارجي الذي ينتج من ارتباط المصالح الدولية بالإقليم، بالإضافة للأزمات الاقتصادية الدولية والتحويلات في داخل الدول الكبرى، ومنها الداخلي المرتبط بطبيعة النظم السياسية داخل الإقليم، وكيفية تكيفها مع المتغيرات على المستوي الإقليمي والدولي، ونتيجة لتداخل ما هو داخلي وخارجي من عوامل وتفاعلها فيما بينها لفترات زمنية طويلة، تغيرت باستمرار الخارطة السياسية لمنطقة القرن الإفريقي، وبالتالي طبيعة العلاقات السياسية بين دول منطقة القرن الإفريقي، مما أدى إلى تغيرات مستمرة في موازين القوة داخل المنطقة.

قل ما تمت الإشارة في البحوث والدراسات المنشورة في خلال العقود الماضية إلى أهمية تدفق اللاجئين والنازحين في أحداث التغيير السياسي. هذه ليست قاعدة بالطبع إذ هناك استثناءات. إذ كان الباحثون المهتمون ينظرون إليها دوماً في غالب الأحيان من باب الأزمة أو الكارثة الإنسانية وفي أحوال قليلة يربطون بينها كمصدر للإمداد بالمقاتلين للحركات المتمردة. تجارب القرن الإفريقي من أوغندا في وسط إفريقيا إلى إريتريا في أقصى حدود القرن الإفريقي مروراً بإثيوبيا والصومال أكدت بما لا يدع مجالاً للشك على الدور الحاسم والفعال لحركة تدفقات اللجوء والقدرة على توجيهها في أحداث التغيير السياسي ليس فقط على مستوى النظم الحاكمة فوقياً بل حتى على المستوى القاعدي والبنوي.

تاريخياً فان تطور نظام اللاجئين على أحداث التغيير السياسي مجربة عالمياً في أفغانستان عندما استخدمتهم الولايات المتحدة في حربها ضد الاتحاد السوفيتي وفيتنام وكمبوديا وكوبا لإخضاع فيدل كاسترو وأوغندا وإثيوبيا لإخضاع نظام الإنقاذ في السودان. ورغم انه ليس للصين نفس التوجهات الأمريكية في استخدام اللاجئين لإحداث التغيير المطلوب إلا ان خبرتها في المجال كبيرة في دعم حركات التحرر الإفريقية طيلة فترة الخمسينات والستينات. بل ان اللاجئين استطاعوا ان يخلقوا دولة من عدم وهي إسرائيل التي هي المولود الشرعي لحركة التغيير السياسي للاجئين.⁽⁶¹⁾

لاحظت بعض الدراسات ان إحساس شركاء إفريقيا التجاريين التقليديين- أوروبا والولايات المتحدة- بما يبذله منافسهم الجديد الصين من حركة وجود نشط في إفريقيا يوفر لإفريقيا فرصة نادرة قد لا تتكرر وقد تعيد لها ما جنته من التنافس عليها خلال الحرب الباردة.

وهو امر مقلق بالنسبة لدول لها وجود قديم في غرب إفريقيا كفرنسا وربما يعطي مؤشراً لاتجاهات تحالفية باعثها الوجود الصيني في غرب إفريقيا. كتحالف جديد بين فرنسا والولايات المتحدة والقرن الإفريقي ليس بعيد من ذلك.

(60) - إبراهيم احمد نصر الدين، مرجع سبق ذكره ، ص391

(61) - نجوي إبراهيم، مشكلة اللاجئين في القرن الإفريقي ، مجلة السياسة الدولية ، دار الأهرام، القاهرة، العدد124

إلا ان هذه الملاحظة تتجاهل احتمالات وجود حدود لاتفاقات بين الصين والولايات المتحدة تتضمن قوانين لتنظيم اللعبة السياسية بينهما بحيث لا يتمكن طرف ثالث من تحقيق فوائد على حسابهما جراء التنافس بينهما.⁽⁶²⁾

وإذا وقعت صدامات بينهما تحت أي من السيناريوهات المعروضة أعلاه وبغض النظر عن المشعل لها فكيف يمكن ان يتعامل معها الفاعلون؟ وما هي ردة فعل المجتمع الدولي؟ معلوم ان وجود اللاجئين في أي مكان هو في حد ذاته مهدد امني. وهو ما يشير إلى حتمية العلاقة بين اللاجئين وانعدام الأمن. ولا نريد ان ندخل في الجدل حول إيهما السبب وإيهما النتيجة. ولكن نود ان نشير إلى ان بعض الدراسات أشارت إلى نقطة مهمة هي ان حماية اللاجئين في فترات الاضطراب والفوضى وانعدام الأمن لن يكون ممكنا بالنسبة للدول التي تؤويهم. وان الدولة لن تتقيد بالقانون الدولي الذي يلزمها بحماية اللاجئين اذا شعرت ان في إيوائهم تهديدا لأمنها.

تشير الوقائع التاريخية إلى ان تنزانيا طردت لاجئ البحيرات عندما علمت بوجود عدد من مرتكبي مذابح البحيرات بين اللاجئين. وقد قبل المجتمع الدولي إغلاق معسكرات اللجوء تلك. هذا مؤشر على تناقض منبعه القبول العالمي والخضوع لرغبة الدولة في شان اعتاد ان يرفضه. ومن الواضح ان ذلك تم ليس لان المجتمع الدولي يريد تحقيق العدالة بل لان معسكر نجارا هذا اصبح من ناحية عديدة هو المدينة الثانية في تنزانيا. يؤكد هذا الاتجاه الجديد ما يعرف بمشروع إعادة صياغة القانون الدولي للاجئين والذي يشرف عليه مركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك في كندا يتمحور حول نفس المفاهيم. بل يذهب إلى التقريب ما بين اللاجئين والمواطنين في الدولة التي تأويهم فيما يتصل بالحقوق والواجبات.

الاتجاه العالمي على المستوى البعيد يؤكد على مفاهيم وأطروحات العولمة والتي هي نقيض مباشر للدولة القطرية فضلا عن سيادة الوحدات ذات الطبيعة القبلية أو الإثنية. كما ان القانون الدولي في حده الأدنى ما زال يعير السيادة القطرية للحكومات على حدود الدولة اعتبارا. إلا ان بعض الدراسات المتخصصة في مجال الهجرة القسرية وتأثيرها على سيادة الدولة لاحظت ان النمو المتزايد لمفاهيم وأطروحات العولمة التي تربط علاقات الاقتصاد والصناعة والتجارة والمال والتي تدمر مفهوم السيادة الدولية.

ولكن ماذا اذا كان القضاء على الدولة القطرية نفسة يمر عبر الصراعات الإثنية؟. يمكن ان يكون القضاء عليها عبر القضاء على دورها الأساسي وهو الحماية والأمن. فالتجربة الحالية في ممارسة الحماية والأمن في ظروف ما يعرف بالطوارئ الإنسانية او السياسية يمكن ان تعطي مؤشرات لاضمحلال وتلاشي دور الدولة ونهاية وظيفتها الأساسية وهي بسط وضمن الأمن. فتجارب كوسوفو حيث مارس هذا الدور حلف الناتو والصومال حيث قامت بهذا الدور الولايات المتحدة.⁽⁶³⁾

في خاتمة المطاف يري البحث ان الحراك السكاني والتداخل العرقي والقبلي والحدود وما يتعلق بها بالإضافة إلى المشكلات البيئية كل ذلك مثل بواعث لتهديدات أمنية، وهذه التهديدات امتد اثرها إلى الدولي والإقليمي وبالتالي أثرت على الأمن القومي السوداني. هناك علاقة بين مستوى التنمية والعنف، بين أي متغير اقتصادي والعنف الذي يولد ظاهرة اللجوء، إنما هي علاقة معقدة إلى حد كبير، بشكل لا يسمح بالقول بان المستويات المرتفعة من الدخل، او تقليل عدم العدالة، خفض النمو السكاني يمكن ان يغير الظروف السياسية التي تقود إلى اللجوء، بل العكس مما تقدم فان السياسة الرامية إلى التحديث، وإعادة توزيع الدخل بين الجماعات والأقاليم داخل الدولة الواحدة، اذا

(62) - عمر محمد خير وآخرون، القرن الإفريقي: التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص 178

(63) - إبراهيم احمد نصر الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 392

كان لها ان تخفف من مستوى الصراع في بعض الدول، إلا إنها في المجتمعات التعددية يمكن ان تؤدي إلى إشعال الصراع، وزيادة اللجوء واللاجئين أصبحت تشكل احد بواعث المجتمع الدولي وتساعد وتفاقم أعداد اللاجئين، وقد مثلت القارة الإفريقية أكبر نسبة لأعداد اللاجئين في العالم، ويمثل القرن الإفريقي أكبر أعداد لتدفق اللاجئين في إفريقيا. ان معظم تدفقات اللاجئين لدول القرن الإفريقي هي نتاج للصراعات المسلحة الداخلية بعدم التسامح القبلي والعرقي والديني والسياسي وانتهاكات حقوق الإنسان والحكم السيء والفقر والكوارث الطبيعية. كذلك الأطر القانونية والسياسية ظلت تمنح معاملة اللاجئين بعد خاص ولا بد من الفصل بين اللاجئين واللجوء كنتائج وبين القضايا الصراعية التي تسببت في ذلك الفصام تزايدت الأعداد بينما لم تحدث تغيرات أساسية في السعي لحل النزاعات. (64)

اصبح السودان ضحية لحركة اللجوء الإرتيري من دولة إثيوبيا التي طال فيها الصراع بكل أنواعه، فبدلاً من ان تكون المسئولية على دولة المنشأ (إثيوبيا وإريتريا) تكون على السودان، وتؤدي إلى نشوء وتطور المنظمات المعارضة جعلت في تلك المنظمات قوي سياسية وعسكرية لا يستهان بها، وأصبحت مثلها مثل الدول ذات بعد إقليمي ودولي (حركات التحرر الإرتيرية) ودورها في تأجيج الصراع الذي يفرز تدفقات من اللاجئين، ونسبة للظروف الاقتصادية والسياسية نجد ان المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة للاجئين) والمنظمات التابعة لها رغم إعلانها أنها تعمل لنواح إنسانية تجد نفسها معرضة لضغوط سياسية صعبة من المانحين خاصة الذين يربطون مساعداتهم بسياساتهم الخارجية ويمتد الصراع بين الدول المانحة والدول المضيفة. (65)

(64) - عمر محمد خير وآخرون، القرن الإفريقي: التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص 191

(65) -- عمر محمد خير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 192



مجلة المعهد المصرى

EGYPT INSTITUTE JOURNAL

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة

www.ei-journal.org

الناشر



المرصد للنشر والصحافة والإعلام

ALMARSAD FOR PUBLISHING, PRESS & MEDIA

www.almarsad.co.uk